النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⴰⵊ ⴰⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

jaridanahj@yahoo.fr

www.annahjaddimocrati.org

• مدير النشر: المصطفى براهمة • رئيس التحرير: التيتي الحبيب • عدد 221 • 16 - 31 يوليوز 2016 • الثمن: 4 دراهم • السحب: العهد الجديد

فقيد النهج الديمقراطي
عبد المومن شباري

ضيف العدد:
عبد الله الحريف

المؤتمره الوطني الرابع للنهج الديمقراطي ينعقد في إطار تعبئة كبيرة وممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يتعرض لعراقيل لمنع مشاركته

الحق في الصحة مجرد حلم لمغاربة الهامش 4

المجتمع المدني في المغرب بين النفي ورهان التوظيف 7

إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية في نزاعات الشغل 8

المقاومة الفلسطينية مستمرة وسط الإعصار 11

- عنوان الإدارة و التحرير: 70 زنقة ماكس كدجو رقم 12- الطابق 5 ، آنفا الدار البيضاء. الهاتف.فاكس: 0522207080- ملف الصحافة 6 ص 1995- الإيداع القانوني: 104/1995

النهج الديمقراطي يدين تخريب نظام التقاعد وسياسة القمع وتدمير البيئة

ويعقد مؤتمره الوطني الرابع أيام 15، 16 و 17 يوليوز بالدار البيضاء

خلال اجتمعها يوم السبت 2 يوليوز 2016، وقفت الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي على الاستعدادات الجارية لعقد المؤتمر الوطني الرابع وتدارست مستجدات الوضع العام ببلادنا كما على الصعيد الدولي والمتسم داخليا باستمرار الهجوم المخزني المتعدد الأشكال على مكتسبات الشعب المغربي وكادحيه، وقررت إعلان ما يلي:

-1 تستنكر تفاحش الغلاء خلال شهر رمضان هذا، مس العديد من المواد الغذائية الأساسية وبخاصة الأسماك والخضر والفواكه، دون تدخل من الدولة لردعه بدعوى حرية السوق.

-2 تدين بشدة تمرير مشروع قانون "إصلاح" نظام تقاعد الموظفين في مجلس المستشارين، من خلال مسرحية مخدومة تعكس حالة البؤس التي يوجد عليها المشهد السياسي والنقابي بفعل الاستبداد، تحكمت في خيوطها، اليد الخفية للمخزن وتعمد إلى خلط الأوراق وزرع اليأس والإحباط والاستسلام وسط الشغيلة المغربية وتدعو إلى مواصلة المعركة وتطوير التنظيمات النقابية للشغيلة وتوسيعها ودمقرطتها وتطهيرها من الفساد والمفسدين.

-3 تعبر عن مساندتها المبدئية والفعلية لكافة نضالات الطبقة العاملة وتطالب بتلبية مطالب العمال المضربين فورا وعلى رأسهم عمال سامير ومغرب ستيل وفي قطاع الفوسفاط وغيرهم.

-4 تعتبر أن ألاف الأطنان من النفايات التي تم استيرادها من ايطاليا قصد استعمالها كوقود فإنها تشكل مصدرا للطاقة جد ملوث وسيؤدي استعمالها في غياب تدابير ومعايير احتياطية لا تعمل بها الصناعة المحلية نظرا لتبعيتها وتخلفها إلى المزيد من تلويث البيئة، ويعد هذا جريمة في حق الشعب المغربي في بيئة سليمة، ويضع مسألة استراتيجية البحث وتطوير مصادر طاقية نظيفة على المحك.

-5 يدين بقوة استمرار أساليب القمع في حق القوى المناضلة ومنها النهج الديمقراطي وآخرها رفض تسلم سلطات ولاية الرباط الملف القانوني لشبيبة النهج الديمقراطي المؤسس بصفة قانونية لا لبس فيها ومنع نشاط إشعاعي للنهج الديمقراطي بتازة حيث تم حرمانه من استعمال دار الشباب بالمدينة.تحمل الدولة عواقب هذه السياسة الخرقاء مؤكدة أن النهج الديمقراطي سيواصل صموده ونضاله إلى جانب شعبنا المناضل حتى النصر.

-6 تهيب بعضوات وأعضاء النهج الديمقراطي والمتعاطفين معه وأصدقائه إلى المزيد من العمل والتعبئة لإنجاح مؤتمره الوطني الرابع بدءا بالحضور الوازن في الجلسة الافتتاحية التي ستعقد بالدار البيضاء (مسرح محمد السادس بالصخور السوداء) يوم الجمعة 15 يوليوز 2016 على الساعة الخامسة بعد الزوال.

الكتابة الوطنية.■

شبيبة النهج الديمقراطي تدين العدوان على المكتسبات وقمع القوى المناضلة والأصوات الحرة وتدعو لتشكيل أوسع جبهة للتصدي له

عرفت الفترة الأخيرة تصعيدا في الهجوم العدواني للمخزن وحكومته الرجعية على مكاسب الشعب المغربي والقوى المناضلة والأصوات الحرة :

- مصادقة المجلس الحكومي يوم 9 يونيو 2016 على التعديلات في القانون الجنائي

- تمرير المرسوم رقم 2-15-770 المتعلق بالتشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية في المجلس الحكومي يوم 24 يونيو 2016.

- تمرير مشاريع قوانين التقاعد في مجلس المستشارين يوم 28 يونيو 2016

- الحكم الصادر عن محكمة النقض الذي يمنع تأسيس حزب الأمة

- الحكم الجائر في حق الصحفي حميد المهداوي

ينضاف كل ذلك للتضييق على القوى المناضلة ومنع أنشطتها وانتهاك أبسط حقوق الإنسان (حالة عادل أوتنيل) وارتفاع حالات الاعتقال و/أو المتابعة على خلفية النشاط السياسي أو النقابي وقمع النضالات الشعبية (حالة عمال "المغربية للصلب")...

بناء على ذلك، فإن المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي يعلن للرأي العام ما يلي:

- تنديده بهذا العدوان المخزني على مكاسب الشعب المغربي وعلى القوى المناضلة والأصوات الحرة الذي يهدف لتعميم الهشاشة وتفكيك الوظيفة العمومية وضرب الحريات العامة وإسكات الأصوات الحرة.

- دعوته كافة القوى الحية في البلاد لتشكيل أوسع جبهة للتصدي للمخططات اللاشعبية التي تم تمريرها أخيرا أو التي يتم التحضير لتمريرها.

- إدانته لحكم محكمة النقض القاضي بمنع تأسيس حزب الأمة ويتضامن مع هذا الأخير في نضاله المشروع من أجل الحق في التنظيم

- إدانته للحكم الجائر في حق الصحفي حميد المهداوي واستمرار متابعة المؤرخ المعطي منجب والنشطاء الستة.

- تضامنه مع عادل أوتنيل في معركته المشروعة من أجل الحق في السكن والعيش الكريم. ويهنئه بالمناسبة بانتزاعه لحقه في السكن كما يجدد دعمه في معركته حتى تحقيق كافة مطالبه.

- تضامنه مع عمال "المغربية للصلب" في معركتهم البطولية وإدانته التدخل الهمجي المتكرر لقوى القمع في حقهم.

- مطالبته بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ببلادنا ومن بينهم وفاء شرف وأحمد بوعادي ومطالبته بإسقاط المتابعة في حق رفيقنا أيوب حبراوي بتطوان.■

المكتب الوطني

الرباط في 30 يونيو 2016

كلمة العدد

تحتل المطالب الاجتماعية مكانة رئيسية في اهتمامات الجماهير الكادحة بل حتى الطبقات الاجتماعية المتوسطة. ولقد كانت المرافق الاجتماعية هي الضحية الأولى لسياسات الدولة وحكومتها الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي عاشها ولازال المغرب. فمن أجل التخفيف من المصاريف والميزانيات المرصودة، تتوجه الدولة إلى تقليص الاعتمادات بل حتى إلى إلغائها. وهكذا تراكم الخصاص وتعرضت الخدمات الاجتماعية ومرافقها إلى التهميش والتدمير.

سنعرض اليوم إلى مرفق الصحة وهو المرفق الذي سبق لنا وأن خصصنا له ملفات من جريدتنا، وفي عددنا الحالي تناولنا بعضا من أوجه مشاكل قطاع الصحة العمومية.

سنعرض لهذا المرفق من زاوية أن توفير الخدمات الصحية هو حق من الحقوق الأساسية للمواطنات والمواطنين، وتوفيره بالجودة اللازمة وبالوفرة الضرورية هو واجب على الدولة التي عليها تحقيقه بدون لف أو دوران كما وقع مع دستور 2011 حيث تنصلت من هذه المسؤولية، وجعلتها مشتركة مع الجماعات الترابية وغيرها وحيث اعتبرت أن دورها يكمن فقط في العمل قدر الإمكان على توفيره وليس التزامها بذلك.

إنه إذًا حق لجميع المواطنات والمواطنين وهو واجب على الدولة وهي ملزمة بتوفيره.

ومن هذه الزاوية يطرح كيف السبيل إلى الحصول على هذا الحق؟ إلى حد الساعة تم التعامل مع هذا المرفق ومع مطالب الشعب إزاءه بطريقة سطحية تنعدم فيها الإرادة القوية، فاكتفت القوى السياسية بإدراج مطالب الصحة العمومية ضمن برامجها الانتخابية أو غيرها بدون أن تخوض على أساسها أدنى نضال. أما المواطن الفرد فترك يواجه مصيره لوحده غالبا ما يكون ضحية تكالب كل الفرقاء الذين يقدم لهم شكواه واحتجاجاته. ونتيجة هذه الحالة يكون الرابح هو الدولة لأنها استطاعت أن تخمد إحدى الجبهات الاجتماعية بل استطاعت أن تحول مرفقا اجتماعيا إلى قطاع مربح للاستثمار الخاص يبحث فيه عن تقوية فائض القيمة التي باتت تتناقص في قطاعات أخرى. فنمط إنتاج الرأسمالية التبعية ومعه الرأسمال الأجنبي يتمدد اليوم عبر القطاعات الاجتماعية أو عبر تسليع الخدمات العمومية وهذا نموذج لمحاولة حل أزمته البنوية.

لمواجهة هذه الوضعية المتأزمة على القوى المناضلة تغيير تفكيرها في الموضوع ثم تغيير أساليب عملها واشتغالها. وحتى لا نتيه في التفاصيل نقترح الاشتغال على 3 أمور أساسية وجوهرية:

أولها: اختيار وتحديد المشكل الذي يطرح على الجماهير الكادحة في مسألة الصحة باعتباره المشكل الرئيسي والذي بدون حله لن نستطيع تحقيق مطالب أخرى، لأنه يشكل العمود الفقري لمرفق الصحة العمومية ببلادنا، وهذا المشكل هو توفير البنية التحتية والتأطير الطبي الضروري. أي توفير المستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات بعدد معقول ومقبول وبتوزيع عادل حسب المناطق والجهات. ولن يكون أي معنى لهذه البنايات أو التجهيزات إذا لم تكن مؤطرة حقيقة وفعلا بأطر طبية - أطباء وممرضين وطاقم إداري - فتوفير هذه البنية التحتية والبشرية هي من واجبات الدولة ولا يمكن أن تلقى على كاهل غيرها من جماعات ترابية أو قطاع خاص.

ثانيها: على القوى المناضلة أن تنظر إلى مسالة الصحة العمومية نظرة جديدة تضمنها في برنامجها وخططها النضالية. وهي تفعل ذلك على قاعدة ترتيب الأولويات وبأهمية المطالب حسب استعدادات الجماهير للنضال وبهدف تحقيق نتائج تبني عليها مستقبلا في تطوير الحركة النضالية وانتزاع المكتسبات، بل رفع وعي هذه الجماهير بضرورة النضال من أجل التغيير الجذري والذي بدونه لن يتحقق وينتزع الحق في الصحة بشكل جيد ويخدم تطور شعبنا ورقيه الجسماني والنفسي. ولكي تحقق هذه القوى مثل هذه البرامج عليها القيام بإنجاز الدراسات وتحويلها إلى برامج مطلبية مدققة تتوجه بها إلى جميع دواليب الدولة وتضعها أمام مسؤوليتها في تدهور هذا المرفق الحيوي والاستراتيجي في حياة شعبنا، وتسد الطريق على الاستغلال والتسليع المتسارع ببلادنا.

وعلى القوى المناضلة أن تحارب جميع الأحزاب أو الجمعيات التي تركب على مأساة هذا القطاع لتجعل منه مطية لبيع الوهم لجماهير شعبنا أو تجعل منه أيضا مجالا لتوسيع نفوذ القطاع الخاص.

كما على هذه القوى المناضلة أن تحارب الاتكالية المنتشرة في صفوف الجماهير الكادحة تلك الاتكالية التي جعلت من هؤلاء الضحايا أشخاص ينتظرون من ينوب عنهم أو يحقق لهم مطالبهم.

إذا على القوى المناضلة أن تجعل نصب أعينها مواجهة ثلاثية في المقام الأول الدولة واستقالتها من واجباتها في مجال الصحة العمومية ومواجهة القوى السياسية وغيرها التي تستغل هذا المرفق لصالحها ولصالح قاعدتها الاجتماعية ضدا على المصلحة العامة، وأخيرا استنهاض الجماهير للدفاع عن حقها في الصحة والعلاج.

ثالثها : إن انتزاع الحق في الصحة والعلاج هو من فعل الجماهير المعنية به وهي مهمة غير قابلة لتصريفها أو إعطاء الحق أو التوهم بأن غيرها يمكن أن ينوب عنها في تحصيل ذلك الحق. إذا على الجماهير في عين المكان أن تنهض وتتذاكر حول ضرورة توفر البنية التحتية والتأطير الطبي والإداري الضروري لكي يشتغل هذا المرفق. يجب أن تكون هذه الفكرة واضحة عند الجميع وبأن الجميع معني بها وبضرورة مساهمته في تحقيقها. ساعتها تبحث تلك الجماهير في طرق فرض وانتزاع تحقيقها ثم مراقبة الإنجاز ومتابعة سير المرفق وتطوره إلى الأحسن وليس التراجع والردة وسوء التدبير. ففي غمرة هذه الحركية الجماهيرية تجد القوى المناضلة كأفراد وإطارات الكثير مما يجب عليها فعله في مساندة تلك الجماهير في اكتساب الوعي وفي تنظيم نفسها وبناء الأدوات المستقلة الكفيلة بمتابعة كل مراحل إنجاز الحركة النضالية. وعلى قاعدة هذه الحركية يتطور الوعي وتتشابك المطالب وتتداخل البرامج وترقى إلى تناول السياسات العامة وفضح طبيعة الدولة المستغلة والتي تتحين الفرص من أجل التراجع والانقضاض على المكتسبات، وسجن وعي الجماهير في النضالات الجزئية والمطلبية الضيقة. إن إمكانية الرقي لمثل هذا المستوى يستلزم أن تعيش الجماهير تجربة خوضها النضال المشترك والمنظم وتجربة تحقيق المكتسبات وتجربة خوضها الصراع من أجل الدود على تلك المكتسبات ضد الدولة وسياستها وستلمس تلك الجماهير أهمية التعاطي مع التنظيم السياسي المعبر حقا على مصالحها وليس تلك القوى المتاجرة بهمومها والتي خذلتها أو هي مستعدة لخذلانها في أقرب فرصة.

إن الحق في الصحة والعلاج بات يتطلب تغييرا في الفكر وفي البرامج وفي الخطط النضالية. إنه يشكل جبهة ميدانية للنضال الجماهيري الحقيقي يمكن أن تساهم فيه جميع القوى المناضلة ضمن جبهة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهي جبهة معنية بجميع ربوع المغرب لأن الخصاص بات مهولا وبات الشعب المغرب وخاصة كادحوه عرضة للقتل البطيء بل هو ضحية سياسة ديمغرافية تستهدف الضعفاء وتدفعهم للموت المحتوم إنها سياسة مالتوسية بئيسة لا رحمة ولا شفقة في جعبتها تجاه الكادحين. إنهم فقَروا هذا الشعب - أكثر من 13 مليون تحت عتبة الفقر - وهاهم يدفعونه نحو القبر دفعا■

ملف العدد

امعانا في تنفيذ ها للسياسة الليبرالية المتوحشة المملاة من طرف مؤسسات الدوائر الامبريالية في المجالات الاجتماعية، تتجه الدولة المغربية بخطى حثيثة نحو التخلص من "عبئ" قطاع الصحة بتخفيض الميزانية المخصص له وجعله تحت رحمة جشع مافيات القطاع الخاص المحلي والأجنبي الذي جعل منه مجالا للنهب وتراكم الثروة لتجعل ملايين من الفقراء والمهمشين بل حتى باقي الفئات الشعبية تكتوي بواقع هذا القطاع المريض والذي يزداد استفحالا سنة بعد أخرى

الحق في الصحة مجرد حلم لمغاربة الهامش

محمد لعنيبي

لازال الحق في الصحة مجرد شعار في مغرب اليوم. يبدو أقرب إلى الحلم كلما عرجنا -اجتماعيا - إلى الطبقات الاجتماعية الواقعة في أسفل هرم التراتب الاجتماعي. وكلما توغلنا - مجاليا - نحو المدن الصغرى وفي المناطق القروية النائية بعيدا عن ما يسمى المغرب النافع. ذلك هو واقع الصحة الهش الذي تخلفه قراءة تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان السنوي ل 2015 في محور خاص بعنوان الحق في الصحة. ونظرا لأهمية التقرير نعتمده مصدرا رئيسيا للكشف عن واقع الصحة في المغرب من زاوية نظر مقاربة الحق في الصحة .

أول ما يثير الانتباه أن مغرب القرن الواحد والعشرين لازال لم يقترب يوما من 9 في المئة من الميزانية العامة لقطاع الصحة. النسبة التي حددتها المنظمة العالمية للصحة في مؤشر الحق في الصحة. فنسبة التمويل العمومي من الميزانية العامة لسنة 2015 لم تتعد 6 في المئة. ويزداد الطين بلة أن المغرب يقع في مرتبة ما قبل الجارتين الجزائر بحوالي 10 ونصف. وتونس ب 8،8 في المئة. وبالاعتماد على الوسط الحسابي. يمكن استخلاص أن هناك طبيب وممرض لكل 10000 مواطن ومواطنة. بينما الحد الأدنى للحديث عن شيء اسمه الحق في الصحة. المحدد من طرف المنظمة العالمية للصحة هو 8 أطباء لكل 1000 مواطن ومواطنة. ومرة أخرى نقع في الترتيب تحت تونس والجزائر .

ويطال عدم توفر مؤشرات الحق في الصحة كل الآليات والضوابط التي عينتها المنظمة المذكورة. ويستمر المغرب دائما في هذه المؤشرات ما دون الجزائر وتونس في الترتيب. ويتفوق المغرب عليهما فقط في مؤشر النسبة المئوية للإنفاق المباشر للأسر على الصحة ب 57 في المئة. متخطيا بذلك النسبة المئوية التي حددتها المنظمة العالمية للصحة في أقل من 20 في المئة. بسبب غلاء الأدوية في المغرب. وليس بسبب استهلاك الدواء كما قد يبدو. فمعدل الاستهلاك للدواء بالدرهم سنة 2015 لم يتخط 350 بينما في الجزائر وصل 730 وفي تونس 880.

لذلك "الآليات التي تعتمدها الدولة المغربية ضعيفة جدا -حسب تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان - مقارنة مع ما تنص عليه منظمة الصحة العالمية وكذلك مقارنة مع دول الجوار. في حين في المغرب هناك تشجيع لخوصصة هذا القطاع من خلال الكثير من المبادرات التي تشجع القطاع الخاص على حساب القطاع العام وأهم نقطة التي يجب الوقوف عليها هي استمرار تحمل العائلات العبء الأكبر في للعلاج ".

وفي موضوع الموارد البشرية. "عرفت سنة 2015 تخصيص 2000 منصب شغل لوزارة الصحة. لكنها تميزت بإحالة 1300 موظف على التقاعد مما يعني أن المناصب الصافية التي خصصت لوزارة الصحة لا تتجاوز 700 منصب شغل. وهو رقم قليل أمام الخصاص الذي يعرفه القطاع سواء فيما يتعلق بسلك الأطباء الممرضين والتقنيين حيث يعتبر المغرب من بين الدول التي تصنفها منظمة الصحة العالمية بأنها تعاني خصاصا كبيرا فيما يتعلق بموظفي قطاع الصحة. ويقدر هذا الخصاص ب7000 إلى 9000 ممرض بالقطاع العام. بل هناك خصاص حتى داخل المستشفيات الجامعية. حيث أن هناك أقساما بالمستشفى الجامعي ابن سينا حيث نجد ممرضة واحدة لأكثر من 20 مريضا".

ومقارنة مع تقرير الجمعية لسنة 2014 يلاحظ أن البنيات التحتية لم يطرأ عليها تغير يذكر. ومازال الوضع يتسم بضعف البنيات التحتية خاصة بالعالم القروي. ف 250 وحدة صحية لازالت مغلقة لنقص الموارد البشرية. وهناك مرافق تفتقد إلى أبسط الضروريات الأساسية بالوسط القروي. وتشير العديد من صفحات المواقع الاجتماعية وبالصور أحيانا إلى الوضع المزري بمختلف مدن المغرب. فضلا عنه داخل المستشفيات الجامعية. ولا زال مواطنو ومواطنات العالم القروي يجدون أنفسهم وسط سلسلة من الإشكالات المتراكمة تعمل على تكريس مزيد من عزلتهم وتهميشهم. ف "أكثر من 12 مليون مغربي يعانون الهشاشة" حسب الإحصاءات الرسمية .

والمثير للاستغراب أنه رغم إقرار قانون التغطية الصحية 65-00 المتعلق بالحماية الصحية. لازالت هناك الكثير من القوانين التنظيمية التي لم تر النور. كما أن في تطبيقه كثير من المشاكل خاصة الجزء المتعلق ب (RAMED). والتغطية الصحية للمهن الحرة. وثلث المغاربة -على أقل تقدير- يوجدون خارج التغطية الصحية. كما أن نظام التغطية الصحية للمعوزين بالرغم من تعميمه. مازال يعاني من مشاكل عديدة في تدبير الموارد المالية. أما على المستوى التشريعي. فلم يترجم بتحديد من سيوكل إليه تدبير هذا النظام. كما أنه لم يساهم في وصول المعوزين للعلاج. ولا يزال المغرب متخلفا عن تأدية تكاليف العلاجات. فتمويل العلاجات يعتمد بالدرجة الأولى على الأداء المباشر للأسر. فحصة المصاريف الصحية التي تتحملها الأسر بطريقة مباشرة تبلغ 57% ولكن باحتساب مصاريف التنقل والإقامة تصل إلى 64%. لا تجتذب منها المستشفيات العمومية إلا 4،4% والباقي يذهب إلى المصحات الخاصة في المدن الكبرى حيث تتمركز أهم المراكز.

فالاختلالات الكبيرة التي عرفها نظام "راميد" وعدم تلبيته لحاجات المواطنين يضطر البعض إلى دفع تكلفة علاج "سرطان الرئة". بأكثر من 35 ألف درهم. وأخرون كلفهم علاج "سرطان القولون" مبلغ وصل إلى 31 ألف درهم. "سرطان عنق الرحم والحنجرة" وصل علاجه إلى 50 ألف درهم. ثم "سرطان الثدي" وصل إلى 30 ألف درهم .. ولعل هذه التكاليف الباهظة أحد أمثلة معاناة مغاربة الهوامش مع الحق في الصحة فضلا على أنها نماذج توضح أحد عوامل تفقير الأسر.

ولعل هذه المعطيات التي أشار إليها تقرير الجمعية المغربية السنوي ل 2015. تعبر عن مدى تفاقم معاناة المجتمع المغربي. خاصة الطبقات الفقيرة مع الصحة في ظل سياسة خوصصة للصحة الذي تسير فيه الدولة-السلطة. وفي سياق هجوم رأسمالي يحول كل ما يطاله إلى سلعة وبضاعة. يبدو أن الدولة رهينة له وحريصة على تطبيق تعاليمه بالحرف عبر وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبأسماء جميلة يسميها المخزن بلسان الحكومة الإصلاحات الهيكلية الكبرى . .■

الدولة المغربية ترهن قطاع الصحة للرأسمال وتحمل أزمته للعاملين به

يرى د عزيز الغالي الخبير في مجال الصحة ونائب منسق الائتلاف من أجل الحق في الصحة، أن حصر الأزمة بقطاع حيوي مثل الصحة في نطاق الأخلاق على أهميتها وتحميل مسؤولية النهوض بالقطاع للأطباء فقط، هي العنوان العريض المثير للانتباه في كلمة ألقاها عبد الإله بنكيران في الملتقى الوطني الثاني للصحة الذي نظمه قطاع أطباء وصيادلة حزب العدالة والتنمية، ربما سياق التعبئة لأطباء الحزب، وتحضير الرأي العام لمسلسل تفويت وخوصصة القطاعات الاجتماعية بما فيها الصحة جعل آلية التبرير تتضخم لدى بنكيران فألح على أن الرفع من الموارد المالية والبشرية لن يضمن جودة الخدمات بالشكل المطلوب، وأن الحل هو مباشرة الأطباء أنفسهم لمهمات الإصلاح، والقيام بنقد ذاتي لأنفسهم بدل تركيزهم على انتقاد الوضع الحالي للقطاع.

وفي تصريح لعزيز الغالي نائب منسق الائتلاف من أجل الصحة حول موقف عبد الإله بنكيران، قال "إن الموضوع أكبر من اختزاله في هذا الجانب، وتصريحات رئيس الجهاز التنفيذي تريد أن تقول للرأي العام – أو هذا مؤداها – أن القطاع يحتضر، وميؤوس من إصلاحه، ومن الأفضل الاهتمام به، بل وربما يجب رفع اليد عنه، وإيقاف أي مجهود يتعلق بالميزانية لصالح قطاع الصحة". ومثل هذا الكلام اعتبرناه ونعتبره –يضيف الغالي – مؤشر على الاتجاه نحو الخوصصة، ودلالة على استمرار نظرة الدولة للصحة من زاوية مالية صرفة، تنظر إلى صحة المواطنين كعبء، وليس كخدمة اجتماعية تستجيب للحق في الصحة باعتباره حق من حقوق الإنسان والمواطنة .

إن خطاب التيئيس في إمكانيات إصلاح قطاع الصحة وإمكانية إعادة النظر في السياسة الصحية يندرج في تسويق خطاب انعدام الأمل في الإصلاح، ويندرج مسلسل تنصل الدولة من التزاماتها اتجاه المجتمع، كان على رئيس الحكومة، بدل الهروب إلى التشكيك، الاعتراف ب "أن وضعية ميزانية قطاع الصحة لا تلبي الحاجيات فلازالت الاعتمادات المخصصة للقطاع لم تصل بعد إلى 10% من الميزانية السنوية العامة للدولة، لاحترام الحق في الصحة حسب توصية منظمة الصحة العالمية، حيث يقدر الخصاص في الطاقم الصحي ب 7000 من الأطباء و15000 من الممرضين".

وأشار نائب منسق الائتلاف إلى أنه في ظل هكذا وضع لا تحترم فيه الدولة التزاماتها، يصعب إثارة النقاش في الموضوع على أساس تحميل المسؤولية للطاقم الصحي في غياب مكونات القطاع ككل، وفي مقدمتها الافتقار إلى البنيات التحتية وحالة العجز الملحوظ للموارد البشرية، "لأنه كيف يمكن مطالبة ممرض يرمى به لوحده في القفار وبدون أي وسائل أن يقدم رعاية جيدة بمستوصف غارق في الخصاص؟ كيف يمكن المطالبة بالمحاسبة وانتظار عمل ذو جودة عالية فقط بخمسين جراح واختصاصي بأمراض القلب بالقطاع العام، في حين أن أمراض القلب والشرايين جد منتشرة بالمغرب؟ ونفس الأمر بالنسبة لأطباء التخدير".

إن وضعية القطاع الصحي بالمغرب هشة، يشير عزيز الغالي، ونظام الولوج إلى العلاج العمومي يعجز عن احتياجات جميع السكان، ويكفي التذكير بأن 85 في المئة من النساء المسنات لا يستفدن من راميد، وأن ثلث النساء في الوسط القروي فقط من يستفدن من المتابعة الطبية أثناء الحمل .■

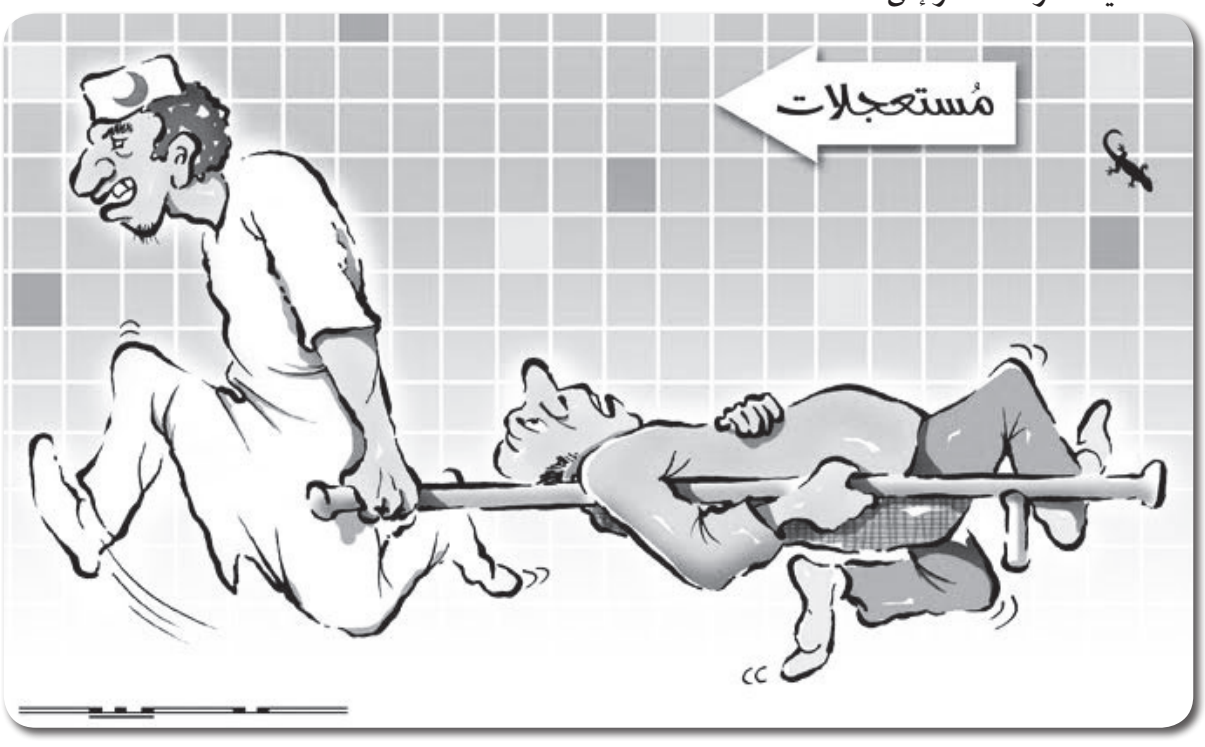

الصحة بالمغرب: مقدمة للنقاش

المنظومة الصحية هي مجموع الوسائل التنظيمية والاستراتيجية التي توفرها الدول لضمان الخدمات الصحية لأفرادها واستمراريتها لتوفير العدالة الصحية مما يستوجب مسبقا توفير تمويل كاف وموارد بشرية كفؤة وتدبير معقلن.

هذه المنظومة لا يمكن ان تتحقق أهدافها المعلنة إلا بإدماج المحددات والمفهوم الشمولي للصحة بما هي حالة من اكتمال السلامة الجسديه والعقليه والاجتماعيه و لا تنحصر في انعدام المرض والعجز.

منذ فجر الاستقلال السياسي والسياسات المنتهجة في المجال الصحي تخضع للضغوطات المحلية والدولية لاستجداء التمويلات للبرامج الصحية. وتضغط في اتجاه قولبتها مع ما يناسب المصالح الطبقية للكتلة الحاكمة عبر خطاب تضليلي هدفه التمويه عن الأهداف الحقيقية للسياسة المخزنية المتبعة في القطاعات الاجتماعية وتحويلها إلى مجال ربحي الرأسمال. ويمكن تقسيم هذا المسار إلى مراحل:

–من 1956 إلى 1978 : الاستشفاء الموروث عن المرحلة الاستعمارية.

–من 1979 إلى 1982 : نتائج مؤتمر ألما أطا (المنظمة العالمية للصحة) وتحوير شعاره "الصحة للجميع" إلى "جميعا من أجل الصحة".

–من 1983 إلى 1995 : نتائج برنامج التقويم الهيكلي والتخلي عن دولة الرعاية.

–من 1996 إلى 2002 : التفكير في تمويل القطاع الصحي.

–منذ 2003 : فرض التغطية الصحية الإجبارية وتجريب نظام المساعدة الطبية انتهاء بتعميمه في مارس 2012.

فالمنظومة الصحية الحالية – كامتداد لمثيلتها الموروثة عن المرحلة الاستعمارية – لم تستطع القطع مع الأنماط التقليدية نظرا لاقتصارها على مفهوم رجعي يختزل المنظومة الصحية في المنظومة العلاجية ويكرس الفوارق الطبقية حيث أن 20% من الطبقات الميسورة تستفيد من 40% من مجموع الخدمات الصحية العمومية، في حين أن 40% من الطبقات الأكثر فقرا تستفيد فقط من 20% كما أن التزايد الملحوظ للأمراض المزمنة واستمرار تفشي الأمراض المعدية عمق من أزمة هذه المنظومة إضافة إلى عدم التكافؤ بين العرض والطلب مما جعل منها نظاما ثابتا لا يتفاعل مع تغيرات الخريطة الديموغرافية والوبائية للمغرب.

إن المغرب يحتل مرتبة متدنية مقارنة مع دول ذات وضعية اقتصادية مماثلة إذ نجد أن الإنفاق على قطاع الصحة لا يمثل إلا 1،2% من الناتج الداخلي الخام ولا يفوق 6% من الميزانية العامة للدولة بينما نجد أنه على سبيل المثال يبلغ 12،2% في لبنان و9،5% في الأردن و7% في جيبوتي ويعزى ضعف الميزانية المخصصة إلى القبول وتطبيق الأطروحات النيوليبيرالية وتوجيهات المؤسسات المالية الدولية التي تهدف إلى تدمير الحقوق والمكتسبات الاجتماعية للشعوب وفي مقدمتها الخدمات العمومية من صحة وتعليم وسكن...

كما أن الخصاص في الموارد البشرية يعرف تراكما من سنة إلى أخرى (حاجة ملحة ما يناهز 12000 ممرض و 9000 طبيب و 3000 من الأطر الإدارية والتقنية).

إن تمويل وهيكلة النظام الصحي بالمغرب تعبر بشكل واضح عن اختيارات الكتلة الطبقية المهيمنة من خلال تحميل الطبقات المتوسطة جزءا من الإنفاق الصحي عبر إجبارها على الانخراط في التغطية الصحية الاجبارية (AMO) وتحديد استفادة الطبقات المعوزة من نظام المساعدة الصحية RAMED وربطها بالمستشفيات العمومية مما يكشف جليا زيف خطاب الدولة حول المساواة بين المواطنين.

كما أن اختياراتها الطبقية تنكشف من خلال تشريعها لقوانين تهدف إلى منح الرأسمال الحق في الاستثمار في القطاع الصحي بدءا بالترخيص للمعاهد الخاصة بتكوين الممرضين مرورا بفتح رأسمال المصحات الخاصة في وجه "مستثمرين" وانتهاء بكليات الطب الخاصة لتكتمل حلقات المخطط المخزني الرامي إلى التخلي عن الخدمات الصحية العمومية، بدءا من تسليع التكوين في المهن الصحية... نحو المزيد من التسليع للعلاج والخدمة الصحية.

ولنا عودة للموضوع.

× ملاحظة: تمت الاستعانة بوثيقة من المؤتمر الثامن للجامعة الوطنية للصحة (ا.م.ش)

عن مجموعة العمل في القطاع الصحي ■

الوضع البيئي ورهانات كوب 22

نظمت اللجنة المحلية للمتابعة المشكلة من منظمات عضو في الشبكة الديمقراطي لمواكبة كوب 22 ندوة فكرية حول "الوضع البيئي في جهة الغرب وعلى الصعيد الوطني ورهانات COP22"، بقاعة العروض لغرفة الصناعة والتجارة والخدمات بمدينة القنيطرة يوم السبت 9 يوليوز 2016، شارك فيها د.عائشة محمدي المختصة في بيئة السواحل المغربية، والباحث في مجال البيئة مصطفى الزروالي، ود.عزيز الغالي عضو المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، و صلاح الدين المعيزي الصحفي والناشط في جمعية أطاك فرع المغرب.

انصبت مداخلة عائشة محمدي على الأوضاع المتردية لساحل جهة الغرب الممتد على مسافة 140 كلم، حيث يواجه هذا الساحل ضغوطا قوية هي جزء من الضغوطات، التي تواجهها السواحل المغربية نتيجة للتحولات المناخية التي تجعل السواحل المغربية وساحل الغرب تحديدا مقبلة على عدد من التغيرات، بدأت في الاتضاح خصوصا في الشريط الشاطئي للمهدية الذي يفقد 4 أمتار سنويا نتيجة لحجم "التآكل الطبيعي الفريد من نوعه في العالم" على حد تعبير الدكتورة .

ولا تقف التحديات التي يواجهها ساحل جهة الغرب عند هذا الحد، لأنه يستقبل كميات هائلة من المياه العادمة، والسوائل والمقذوفات الخطيرة للنشاط الصناعي والفلاحي في المنطقة. وتوقفت محمدي عند عملية "شفط" الرمال التي تقوم بها إحدى الشراكات المختصة في شروط ضارة بالبيئة وبالثروة السمكية، ومخربة للشاطئ، ناهيك عن الأضرار الاجتماعية حيث ترتب عن هذا الاستغلال تعطيل الآلاف من الصيادين التقليديين .

وفي عرض للوضعية البيئية لجهة الغرب، أشار الزراولي إلى محورين متمايزين هما: البيئية الحضرية والبيئية الريفية، مؤكدا على وجوب الانشغال بعدد من الأولويات، ودعا إلى وجوب تحسين محيط حياة المواطنات والمواطنين، سواء تعلق الأمر بالمحيط الطبيعي أو بمجال الخدمات وحفظ الصحة العامة، كما اعتبر البيئة الريفية مجالا للكثير من الرهانات تتعلق بحماية الفرشات المائية والمياه الجارية والضايات المتواجدة في الجهة. وهو ما سيمكن من حماية 6 ملايير متر مكعب من المياه، لذلك فمقاومة انهيار التربة في المنطقة التلية للجهة ذو أولوية كبيرة في إطار حماية التربة المهددة بالانجراف، وخلص الزراولي إلى المطالبة بتقوية واجهات الترافع من أجل حماية ساحل الجهة وصيانة حقوق الصيادين وحماية الثروة السمكية في المنطقة .

وفي معرض حديثه عن سيرورات المفاوضات التي سبقت COP21 ورهانات COP22 شدد د.عزيز الغالي على أن هذه المفاوضات تعيقها العديد من العوامل، أهما صعوبة الوصول إلى اتفاقات ملزمة مادامت جميع الدول الأطراف تملك حق فرض سحب أي مقترح لا تتفق عليه، ولو كانت وحيدة في موقفها الرافض لهذا المقترح. ولاحظ أن العديد من الاتفاقات والوعود التي تمخض عنها اتفاق باريس اتفاقات مكررة سبق عرضها ومناقشتها منذ 1992 ولم تر النور إلى يومنا هذا. وأشار الغالي إلى أن توافق الدول على تعبئة 100 مليار دولار لتأسيس صندوق أخضر معرضة للفشل لأنه توافق غير ملزم. الأمر الذي يجعل المراهنة على أجرأة اتفاقي COP21 و COP22 أمرا مستبعدا، بحكم أن المبادرات والحلول التي يتم تداولها واعتمادها في ظل النظام الرأسمالي المهيمن تبقى حلولا غير قادرة على التحكم في درجة حرارة الأرض .

وفي مداخلته عزى صلاح الدين المعيزي فشل المفاوضات إلى هيمنة مؤسسات الرأسمال وحكومات دول الشمال على دواليبها، وفشل التدابير التي اعتمدت تصورا تقنيا لحل مشكل الاحتباس الحراري، بينما الحل يفترض إعادة نظر جدرية في النظام الراسمالي، بوصفه مسؤولا عن تخريب البئية، وغير القابل للتلاؤم مع القدرات المحدودة للطبيعة على العطاء الأمر الذي يستدعي في نظره التفكير في البدائل في مواجهة تدمير البيئة من خارج النمط الرأسمالي المرتكز على الربح والتنفاسية، كما اعتبر أن البدائل الممكنة هي التي تتميز بصبغة سيادية تنطلق من ضرورات حفظ السيادة الوطنية والديمقراطية تراعي رأي الشعوب ومصالح المجموعات السكانية. كما دعا إلى استلهام البدائل من طرائق عيش الشعوب وعلى رأسها الفلاحة الأسرية والفلاحة الصغرى التي اثبتت قدرتها على توفير الغداء دون استنزاف للموارد الطبيعية ودون مخلفات صناعية ضارة بالبيئة .

وفي سياق متصل طالبت الشبكة في بيان لها بفتح تحقيق جدي وعاجل وشفاف في ملابسات الاستيراد والاستفادة المالية من إحراق ملايين الأطنان من النفايات الإيطالية والفرنسية ببلادنا وبمساءلة المتورطين فيها ومتابعتهم، إعمالا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب.

وأكدت الشبكة رفضها استيراد ملايين الأطنان من النفايات من الخارج تحت أي مبرر كان، وتدعو الحكومة إلى طرد البواخر المحملة بالنفايات الراسية الآن في موانئ مغربية لتفريغها، نظرا لأن ذلك يضر بصحة وبكرامة الإنسان المغربي وبسيادته داخل وطنه؛ ودعت كافة المركزيات النقابية الى إصدار تعميماتها إلى منخرطيها من عمال الموانئ وعمال النقل وعمال شركات الإسمنت بالامتناع عن إفراغ حمولات النفايات الأجنبية أو نقلها أو العمل على إحراقها داخل أفران الإسمنت، نظرا لما تشكله تلك النفايات من خطورة على العمال أنفسهم وعلى البيئة التي يعيشون فيها ■

المجتمع المدني في المغرب بين النفي ورهان التوظيف

عمر باعزيز

توطئة

أصبح "المجتمع المدني" العملة الأكثر تداولا في عالمنا، تملكته جميع الأوساط بتناقضاتها الحادة. ولمرونة المفهوم والحمولة التي قد يتمدد إليها المعنى، يبقى للمجتمع المدني تعريفا إشكاليا، إن على المستوى النظري العام أو في مستوى الممارسة العملية. وبالرغم من ذلك، فما وجد المجتمع المدني إلا ليقابل على الطرف النقيض "الدولة" كجهاز قهر طبقي.

لنأخذ على سبيل المثال لا الحصر، أحد التعريفات المعتمدة في الندوة المنظمة في بيروت خلال 1992 "المجتمع المدني المقصود في هذه الندوة هو مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدول لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية وبالتالي يمكن القول إن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات المهنية، النقابات العمالية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية".

هكذا، لا يشفي التعريف المتواضع حوله مضمون المجتمع المدني، بل تنضاف إلى ذلك إشكالية تعريف الحزب (المفروض مستقل على الدولة ويطمح إلى الاستيلاء على السلطة؟) فضلا عن العلاقة المتداخلة بين السياسي والحزبي والفاعل المدني في ميولاته المذهبية وغيرها. وإن كان هذا التعريف قد تطور في سياق تاريخي كان فيه السهم الكبير لمفكرين من هيجل إلى الاغتناء الفكري ل انطونيو غرامشي مرورا بكارل ماركس في كتاب رأس المال، عندما يميز بين البنية التحتية والبنية الفوقية، حيث وضع المجتمع المدني ضمن البنية التحتية، فهو القاعدة المادية، ومن ثم هو مسرح أهم ما يعكسه الصراع الطبقي.

قبل أن ننفك من إشكالية التعريف، قد نقصد بالمجتمع المدني (بمعنى وظيفي حصري...) جموع المنظمات المستقلة عن الدولة والمفروض أنها تجابه الدولة تأسيسا على مسار التحرر والديمقراطية بمعناها الشامل. فماذا يا ترى نسمي حالة المغرب، هل نحن بصدد مجتمع مدني؟ ما وظائفه؟ من هم الفاعلون الأساسيون؟

دولة رأسمالها واستثمارها مبني بناء مخزنيا عتيقا متحجرا في أصله، معاصرا في شكله (دستور ممنوح ومؤسسات صورية). دولة تعلن انتماءها إلى معسكر الديمقراطية وتقمع الحريات. لم تنفذ إلى مفاصلها أية تجربة ديمقراطية وحتى محاولاتها في تثبيت مؤسسات ولو صورية لم تفلح معها في شيء. دولة محورها الكتلة الطبقية السائدة المستحوذة على كل شيء والباقي لا يحق له أن ينعم بأي شيء. يمكن لهذه الدولة أن تسمح بتأسيس الأحزاب دون أن تتقاسمها السلطة، أن تتأسس الجمعيات من تحت إبطها وتكون لها وظائف تخدم إيديولوجية الدولة. كما أعطت الدولة أحيانا للجمعيات مكانة أقوى من الأحزاب لإضعاف العمل السياسي والارتماء في التعاون الطبقي مع الاستبداد، مما أعطى انتشارا هاما للجمعيات بمختلف اهتماماتها.

لقد بلغ المغرب حالة إشباع وتخمة وإغراق بالجمعيات في مجالات متنوعة: إحسانية، رياضية، ثقافية، بيئية، تربوية.. . وغيرها، ما وجدت إلا بفعل الدولة المخزنية لممارسة الهيمنة والتضييق على منظمات جماهيرية ديمقراطية في مواجهة القمع والاستبداد والدفاع عن حقوق الإنسان والعيش الكريم. ويتم تقديم المنح بسخاء للجمعيات "المدنية" الموالية للمخزن وشبكته الحزبية من المال العام، كما تستفيد ذات الجمعيات من ما يسمى ببرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ومن برامج وشراكات تنموية تشرف عليها مؤسسات تابعة للدول الامبريالية من جهة لتلطيف الاستغلال والحد من تبعات الأزمة التي تفاقمت على البلدان الرأسمالية خاصة التابعة. حيث تناسلت في العالم بأسره منظمات ذات الاهتمام المشترك وأصبحت ميزانياتها تقارب ميزانيات دول. (أنظر المبيان)

التوزيع الجغرافي للجمعيات

الجهة	العدد	النسبة		الجهة	العدد	النسبة
الرباط	3805	15 %		فاس	1231	5 %
البيضاء	3558	14 %		الغرب	1012	4 %
سوس	3238	13 %		تادلة	905	4 %
مكناس	2168	9 %		تازة	785	3 %
طنجة	2152	9 %		الشاوية	574	2 %
الشرق	1997	8 %		كلميم	271	1 %
مراكش	1508	6 %		العيون	166	1 %
دكالة	104	5 %		واد الذهب	58	0 %

المصدر: مرشد المواطن مجلة – TELLEQUELLE N° 263 MARS 2007 P :32

وبالعودة إلى المغرب، فقد تشكلت نخبة جديدة من أطر وفاعلين مدنيين، بمضمون سياسي مرتشون، يروجون للعملية ويحاولون رهن المواطنين بمشاريع منعشة كوسطاء لخدمة مباشرة لأهداف الرأسمال العالمي ووكلائه المحليين.

وبالتالي، يمكن الحسم أن لا وجود لمجتمع مدني حقيقي في المغرب، لكن هناك لبنات حقيقية لتشكيل مجتمع مدني بديل، يجابه الدولة ويواجه مخططاتها المؤسسة للتهميش والإقصاء الاجتماعي ويضع لبنات مجتمع الحقوق والحريات وكرامة المنتجين وصناع الثروة من عمال وفلاحين وكادحي الأحياء المفقرة. إن غياب الديمقراطية ينفي إمكانية وجود المجتمع المدني، وإمكانية بلورة بدائل حقيقية تقطع مع ممارسة الاستبداد لفائدة الديمقراطية والحريات.

إن المبادرات الديمقراطية محليا مثل شبكات المنظمات الديمقراطية حقوقية، نقابية، شبيبية ونسائية وأخرى دولية مثل المنتديات الاجتماعية ومنظمات مناهضة الفقر والمديونية وحتى الحركات التي أطلقتها منظمات من "الشعوب الأصلية" المناهضة للتغلغل الإمبريالي المدمر للبيئة والموارد الطاقية الخام، مبادرات سيكون لها دور هام في تطوير وتجدير النضال الجماهيري الشعبي العام وبلورة مجتمعات مستقلة عن جهاز الدولة أيا كانت طبيعتها ■

"المجتمع المدني في المغرب" واقع النفي وشرعية الوجود:

تتناهى إلى الذهن، مباشرة، أسئلة حقيقية لا يستقيم النقاش إلا من خلالها: الدولة وطبيعتها؟ الديمقراطية ومضمونها؟ الممارسة الحزبية ورهاناتها؟ حيث أن الدولة نشأت وترعرعت في سياق تقليداني ضارب في عمق القبيلة، والانتساب إلى السلالة الشريفة المؤسسة على الاستبداد وقهر الآخر، بعيدا عن تقاليد وأعراف الدول الحديثة.

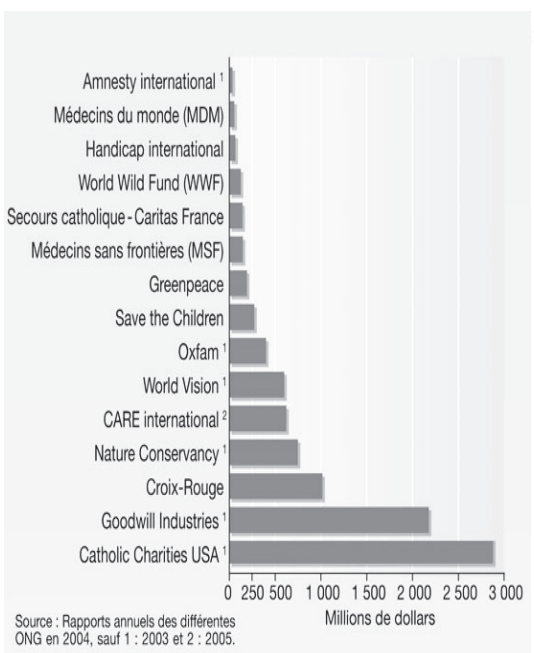

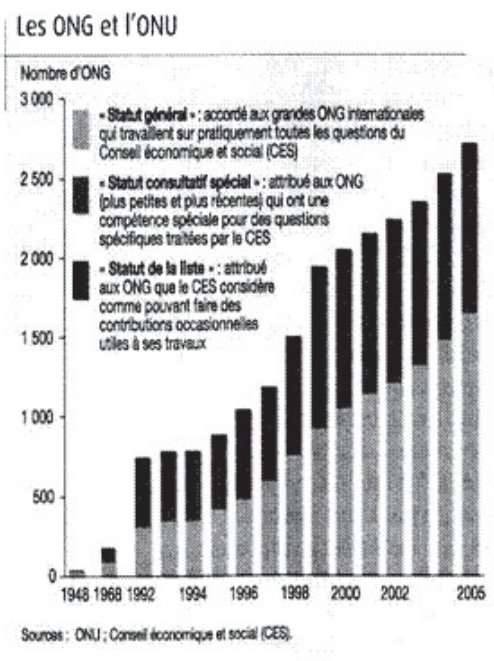

المصدر: L'ATLAS DU MONDE DIPLOMATIQUE P : 74

لا بديل عن المقاومة الشعبية

إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية في نزاعات الشغل

في إطار برنامجه الإشعاعي، واهتماما منه بالحقوق الشغلية، نظم فرع الرباط للجمعية المغربية لحقوق الإنسان ندوة حول: "إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية في نزاعات الشغل"، استضاف لها كلا من الأستاذ عبد الكبير جحجوح، مفتش الشغل بالرباط، والأستاذ محمد صادقو، محام بهيئة الرباط، وبعضا من العمال والعاملات ضحايا عدم تنفيذ الأحكام القضائية لتقديم شهادات، بالإضافة إلى المنسق الوطني لشبكة "تقاطع" للدفاع عن الحقوق الشغلية.

كلمة مكتب الفرع، التي تلاها المسير، أشارت بداية إلى الاهتمام الذي توليه الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، منذ حوالي ربع قرن، للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضمنها الحقوق الشغلية، وذلك من خلال العدد المتزايد للشكايات الفردية والجماعية التي تعالجها على الصعيدين المحلي والمركزي، والخروقات التي ترصدها في تقاريرها المنتظمة، وأبرزت التراجعات المتتالية التي تعرضت لها الحقوق الشغلية، سواء على المستوى التشريعي أو على مستوى الممارسة.

وأثارت الكلمة التسريحات الجماعية المكثفة للعمال والعاملات في العشرية الأخيرة، على إثر الأزمة الاقتصادية العالمية الجديدة، إما بفعل الإغلاقات التي غالبا ما تكون لا قانونية، أو بهدف تخفيض كلفة الإنتاج، وفي حالات أخرى بهدف تحويل الرساميل إلى قطاعات أكثر ربحية.

الكلمة سجلت أن الجمعية تتوصل بالكثير من الشكايات الفردية والجماعية من العاملات والعمال المطرودين تعسفا، الذين بعد لجوئهم إلى المحاكم قصد إنصافهم، وبعد انتظار لمدة قد تطول لسنوات، وبعدما يصدر القضاء أحكاما تقضي بصرف تعويضات لهم عن الطرد التعسفي، فإنهم يصطدمون بإشكالية تنفيذ هذه الأحكام.

وقد سجلت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في تقريرها السنوي الأخير وكذا تقريرها الموازي المرفوع إلى الأمم المتحدة في صيف 2015، تزايد حالات الأحكام الصادرة لفائدة العمال التي لا تنفذ وتضيع بذلك حقوقهم بشكل نهائي.

وتساءلت الكلمة باستغراب واستنكار: ألا يعتبر التماطل أو الامتناع عن تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة العمال تمييزا ضدهم؟ علما أن الأحكام التي تصدر ضدهم، بإيعاز من السلطة أو المشغلين، تنفذ بسرعة فائقة، ومنها على الخصوص تلك المستندة إلى الفصل 288 من القانون الجنائي.

وبعدما أوضحت الكلمة أن التمييز في تطبيق أحكام القضاء بين المواطنين حسب انتمائهم الاجتماعي أو ثروتهم تحرّمه المواثيق الدولية، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادتين 2 و7) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادتين 2 و14)، عاد مكتب الفرع ليتساءل: أليس القضاء مؤسسة من مؤسسات الدولة الملزمة، بمقتضى المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "بجعل الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز بسبب الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب،..."؟

وجوابا على تساؤله، اعتبر مكتب الفرع أن عدم تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة العمال هو إنكار للعدالة وإفراغ من أي محتوى لمعايير الشغل وللحماية القانونية للعمال، وخرق للدستور الذي ينص في فصله 126 على أن "الأحكام النهائية الصادرة على القضاء ملزمة للجميع".

بعد كلمة مكتب الفرع، وكما كان مسطرا في البرنامج، أعطيت الكلمة لضحايا عدم تنفيذ الأحكام القضائية لتقديم شهادات في الموضوع، وكانت البداية مع:

- عمال مطاحن الساحل في شخص الكاتب العام لنقابتهم، حميد ادرحو، الذي كشف أنهم يعانون من محنة الطرد التعسفي من العمل لما يزيد عن 16 سنة، ومحنة انتظار تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة لصالحهم لما يزيد عن 12 سنة (منذ 2004)، موردا أنهم دخلوا في اعتصام مفتوح للمطالبة بتنفيذ هذه الأحكام لما يزيد عن 5 سنوات (منذ 2011)، مسجلا أنه بحلول تاريخ 2 يوليوز المقبل سيكون قد مر على اعتصامهم أمام وزارة العدل والحريات عامان، مبرزا أن الوزير والموظفين السامين بالوزارة يمرون يوميا بجانب اعتصامهم دون أن يحركوا ساكنا.

وفي تناقض بين مهام ومسؤولية الوزارة، باعتبارها وزارة للعدل، قال إدرحو: "هناك ظلم بوزارة العدل .. أحكامنا لا تجد طريقها إلى التنفيذ .. الوزير يقول كلاما ويتراجع عنه بعد ذلك"، ضاربا المثل بما صدر عنه ذات مرة لما أخبروه بأن وكيل الملك حفظ شكايتهم، وهو ما لم يقبله الوزير قائلا إنه ليس من حق وكيل الملك فعل ذلك، ووعدهم بالتدخل، ليعود بعد ذلك "ويقول لنا: وكيل الملك على صواب".

واختتم إدرحو مداخلته بالتشديد على أن "قرارنا هو الاعتصام إلى النهاية؛ فإما التنفيذ أو الممات".

- كلمة عمال وعاملات معمل النسيج طوب وير بالرباط اختصرتها العاملة مازي حليمة في كون الشركة أغلقت بشكل لا قانوني سنة 2005، مباشرة بعد العطلة السنوية، موضحة أنه منذ ذلك الحين "لا شيء تحقق" رغم خوضهم أشكالا نضالية، ضمنها وقفات احتجاجية عدة. وأوردت مازي أنهم حين يستفسرون عن مآل أحكامهم غير المنفذة، "يقولون لنا في المحكمة إن الشركة مازال ما تباعتش"، كاشفة أن هناك عشرات المعامل التي راح عمالها وعاملاتها ضحايا الإغلاقات اللاقانونية والأحكام القضائية غير المنفذة، معتبرة أن العمال هم الحلقة الأضعف في علاقات الشغل غير المتوازنة، كيف لا و"أرباب العمل يشتغلون، والعمال لا أحد يهتم لأمرهم"، تختم مازي.

مفتش الشغل عبد الكبير جحجوح تأسف، في بداية مداخلته، لكون المحكمة تصدر أحكاما لصالح العمال لكنها لا تجد طريقها إلى التنفيذ، رغم أن القانون يعطي الأسبقية لحقوق العمال.

جحجوح أبرز أن النزاعات مرتبطة دائما بالعلاقة الشغلية، وأن هناك نوعين من النزاعات: فردية وجماعية، مشيرا إلى أن الطرد نزاع قد يكون فرديا وقد يكون جماعيا، وهو آخر مرحلة من الصراع الذي يندلع بالمقاولة ويفرض إنهاء العلاقة الشغلية.

"النزاعات الفردية تعالج بمسطرة، والجماعية بمسطرة أخرى"، يقول مفتش الشغل، معترفا بأن النزاعات المؤطرة نقابيا تؤدي إلى نتائج إيجابية في مجملها، وغالبا قبل حدوث المشكل. وأوضح أن النزاعات الجماعية، عكس الفردية التي يعتد فيها بمقتضيات مدونة الشغل، تتم معالجتها عبر مسطرة مدونة التجارة، والتي من خلالها يمكن للمشغل أن يفلت من النزاع، وحتى في حالة وجود أحكام قضائية، فاللجوء إلى هذه المسطرة يوفر للمشغل فرصة التهرب من تنفيذها.

وبالنسبة لجحجوح، فنزاعات الشغل، بشكل عام، ترتبط بثلاثة مكونات أساسية؛ أولها البنية الاقتصادية؛ بمعنى مدى هيكلة القطاع من عدمها. ثانيها العقود وطبيعتها، محددة المدة- غير محددة المدة- موسمية. وبهذا الخصوص، كشف مفتش الشغل أن اليد العاملة المأجورة بالمغرب تتجاوز ثلاثة ملايين في حين أكثر من مليونين لا يتم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشكل منتظم، ما يعني أن عقودهم محددة المدة، "وبذلك يصبح التحايل على القانون سهلا"، بتعبير جحجوح الذي أورد أن اليد العاملة بالقطاع الفلاحي تبلغ أربعة ملايين، و"من الصعب بمكان ضبط العلاقة الشغلية بالقطاع".

ثالث مكونات نزاعات الشغل، يضيف جحجوح، يتعلق بإنهاء العقود. والإنهاء يتم وفق طبيعة العقد وبنيته، فالعقود محددة المدة يتم إنهاؤها عبر مسطرة خاصة، وكذلك الشأن بالنسبة للعقود غير محددة المدة. وأبرز جحجوح أن "العقود محددة المدة ليست هي الأصل، لكن عندنا هي الأصل"، موردا أن أكبر مشكلة في مدونة الشغل هي أن السلطة الرقابية الميدانية لمفتشية الشغل لا حق لها في مراقبة طبيعة العقود، "وهنا ندخل في ثلاثة أمور؛ المشغل له سلطات، والعامل له ضمانات، لكن هل سلطات المشغل تمارس بالشكل المطلوب كما هو منصوص عليه في القانون؟"، يتساءل جحجوح.

وأعطى مفتش الشغل إحصائيات بخصوص نزاعات الشغل؛ منها أن 70% من النزاعات تحل على مستوى مفتشية الشغل، 20% من هذه الحلول تقضي بعودة المطرودين إلى عملهم، بينما يبلغ عدد مفتشي الشغل على الصعيد الوطني 293، بعضهم مكلف بمهام إدارية، منهم 28 للقطاع الفلاحي، ليخلص إلى أنه بهذا العدد القليل من المفتشين، تستحيل مراقبة مدى تنفيذ قوانين الشغل بجميع وحدات الإنتاج.

وفي ختام مداخلته، أشار مفتش الشغل إلى "عدم وجود قضاء اجتماعي متخصص، وبالتالي تضيع حقوق العمال باعتبار أن القاضي لا يعرف طبيعة العلاقة الشغلية القائمة".

أما المحامي بهيئة الرباط الأستاذ محمد صادقو، فاستهل مداخلته بالإشارة إلى أن مآل أي علاقة شغل من الطبيعي أن يكون هو النهاية يوما ما، سواء من طرف العامل أو رب العمل، سواء بسبب خطأ من الأجير أو بتعسف من المشغل.

ومن الطبيعي أيضا أن يلتجأ العامل ضحية الطرد التعسفي إلى القضاء لجبر الضرر، وغالبا ما تصدر أحكام بالتعويض، بعد سنوات قد تصل إلى خمس، واستثناء أكثر. لكن الإشكال يطرح بعد صدور الأحكام ويتعلق بتنفيذها، وهو ما ليس طبيعيا.

صادقو أوضح أن التنفيذ، في النزاعات الجماعية، يتم على ممتلكات الشركة، العقارية منها والمنقولة. والإشكال لما تكون الشركة في وضعية إغلاق لا قانوني، وذلك على مستويين؛ حالات ترجع إلى الإغلاق، وحالات مرتبطة بشركات الوساطة؛ إذ غالبا ما تعتمد الشركة المنتجة على عمال تابعين لشركة الوساطة التي لا تملك شيئا وتشغّل عمالا كثرا، ففي حال التنفيذ لا تكون هناك ممتلكات، والعامل لا يجد على ماذا ينفذ.

حالات الإغلاق يدخل ضمنها حالة الشركة التي تمتلك فقط منقولات لا قيمة كبيرة لها وثمنها لا يمكن أن ينفذ أحكاما كثيرة. وحالة الشركة التي تمتلك عقارا ومنقولات، فالمنقولات، كما في الحالة الأولى، تكون بخسة الثمن، والعقار يكون مثقلا بالرهون التي تعطى لها الأولوية، ولا يتبقى للعمال سوى المنقول الذي لا يساوي شيئا. وفي حالة ما إذا لم تكن هناك رهون، فغالبا ما توجد ديون لـ CNSS ولإدارة الضرائب، وهنا تتساوى حقوق العمال مع حقوق هاتين المؤسستين، فتتم المحاصصة، وبالتالي لا يستوفي العمال حقوقهم، وذلك إذا لم تتّبع الشركة المسطرة التجارية.

صادقو أضاف أن هناك حالات أخرى؛ حيث يعمد المشغل إلى تهريب المنقولات، ويكون العقار مستأجرا، وبالتالي فإن تنفيذ الأحكام يصبح مستحيلا، "فيعتقد العمال بأن المشكل مع المحامي".

المحامي بهيئة الرباط وقف على حالات إغلاق أخرى يتّبع فيها المشغل مسطرة معالجة صعوبة المقاولة؛ بحيث تصدر أحكام بالتصفية القضائية للشركة التي عليها ديون أكثر من الأصول. ولما يتعلق الأمر باختلال، يتم اللجوء إلى مسطرة التسوية القضائية التي يمكن أن تستغرق عشر سنوات، وتقضي بإعطاء الأسبقية للديون اللاحقة على صدور الحكم بالتسوية قبل ديون التسوية.

وفي التصفية القضائية، يتم التصريح بالديون وانتظار البيع والتوزيع. يباع المنقول ذو القيمة الضعيفة، وبعد المحاصصة يحصل العامل على مبلغ هزيل، يورد صادقوا متسائلا: "فهل يستفيد منه أو يؤدي به أتعاب المحامي". أما في حالة وجود عقار، فيكون مثقلا بالديون والرهون؛ "عمليا، العامل لن يحصل على حقه"، يقول الخبير القانوني، إلا في حالة واحدة.

الأمر هنا يتعلق بحالة الإفلاس بسبب أخطاء التسيير؛ حيث تعين المحكمة "سانديك" هو الذي له حق تحريك المتابعة، وغالبا ما لا يكون ذلك في صالحه فلا يتبع المسطرة. وفي حال تحريك المتابعة، تنتصب أمامه صعوبة ضبط ممتلكات المشغل. و"هنا يلزم العامل جهد كبير ووقت طويل، ويمكن أن يحصل على حقه بعد عشر سنوات"، بتعبير المحامي.

"خلاصة القول، لا ضمانات في القانون لحماية حقوق العمال بعد الطرد. وعدم تنفيذ الأحكام المرتبطة بنزاعات الشغل يخلف كارثة اجتماعية كبرى، فبالإضافة إلى أن ضحاياه لا يحصلون على تعويضاتهم، ولأنه خلال عملهم لم يكونوا يستفيدون من التصريح لدى الضمان الاجتماعي بشكل منتظم، فإن حقهم في التقاعد أيضا يضيع"، يختم المحامي بهيئة الرباط محمد صادقو مداخلته.

بعد ذلك، أعطيت الكلمة للقاعة، وتم تسجيل المداخلات التالية:

1. عبد الرحيم هندوف، مسؤول نقابي: بعدما أورد أن هناك آلاف الأحكام الصادرة لصالح العمال في ملفات نزاع الشغل، تساءل عن نسبة التنفيذ، وأبرز >>>

الدار البيضاء

النهج الديمقراطي بالدار البيضاء يدين القمع الهمجي لعمال الصلب

منذ أكثر من سبعة أشهر وعمال مغرب ستيل البالغ عددهم 630 عامل مضربون عن العمل أمام التجاهل التام وسياسة الآذان الصماء التي تنهجها الباطرونا المتعفنة وبمباركة النظام المخزني الحارس الأمين لمصالحها. تحدي وصمود ومقاومة منقطعة النظير يجسدها هؤلاء العمال الأبطال في وقفات وأشكال نضالية بلغ عددها أكثر من أربعين وقفة توجت يوم الأربعاء 13 يوليو باعتصام إنذاري بساحة المارشال لمدة 24 ساعة وبتمام منتصف الليل وتحت جنح الظلام هجمت قوات القمع بجميع تلاوينها على العمال في تدخل لا يمكن وصفه إلا بالهمجي مخلفة أزيد من 36 إصابة وصف بعضها بالخطير ونقل إلى المستشفى وقد استعملت فيه العصي الكهربائية كما تم ضرب العمال المعتصمين في الأماكن الحساسة من جسدهم وسحلهم ومطاردتهم في الأزقة وقد تمت مصادرة هواتف بعضهم وكذا اللافتات وبعض دراجاتهم النارية كما لم يسلم من التدخل المخزني مارشال عبر اعتقال وتعنيف ومطاردة بعضهم وانتزاع الهواتف منهم. كل هذا وغيره مما يقع عبر مدن المغرب وقراه من قمع واعتقالات وتعسفات تبين بالملموس الطبيعة القمعية البوليسية للنظام المخزني العدو الرئيسي للشعب المغربي عامة و للطبقة العاملة خاصة. كذلك هذه الممارسات القمعية تعبر عن زيف وبطلان شعارات المخزن حول دولة الحق والقانون والعهد الجديد والتحول الديمقراطي... الخ اننا في اللجنة المحلية للنهج الديمقراطي فرع الدار البيضاء اذ ندين ونستنكر بشدة المجزرة التي ارتكبت في حق عمال مغرب ستيل المضربين والمتظاهرين سلميا

-نطالب بمحاسبة الجناة ومعاقبتهم، ونجدد دعوتنا لكل القوى الحية المناضلة من هيئات سياسية ونقابية وحقوقية جمعوية ومناضلين ديمقراطيين إلى الانخراط الفعلي في التضامن والدعم لمعركة أزيد من 630 عامل مضربين ويتعرضون للقمع والحصارو التنكيل.

-نجدد تضامننا المبدئي واللامشروط مع عمال مغرب ستيل وندعوهم إلى توحيد ورص الصفوف.

وما ضاع حق وراءه مطالب وما لا ينتزع بالنضال ينتزع بمزيد من النضال عاشت الطبقة العاملة صامدة ومناضلة.

اللجنة المحلية البيضاء

14 يوليو 2016■

المواطنون المتواجدون بساحة

>>> أن الدولة والحكومة تكذبان؛ ذلك أن الجهات الرسمية تصرح بأن ثلاثة ملايين عامل مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والحقيقة أن 55 ألف عامل يحالون على التقاعد سنويا، منهم 20 ألفا يستفيدون من المعاش، فيما الآخرون لم يراكموا النقط المطلوبة للاستفادة من التقاعد، والنتيجة أن مليونا و200 ألف فقط يستفيدون من التقاعد أما الباقون فلا.

وأورد هندوف أنه كان هناك اقتراح تأمين في اتفاق 26 أبريل 2011 بين النقابات والحكومة، لكن "الدولة المخزنية التي تدافع عن أرباب العمل لا تريد أن تطبقه رغم أنه لا يكلف شيئا، وهو في صالح العمال والدولة معا".

2. مجاهد، واحد من عمال مطاحن الساحل، قال إن وزير العدل يقول كلاما ويعود ليقول كلاما آخر؛ موردا أنه "إذا كان الكسوف يقع مرة كل عدة سنوات، فوزير العدل ووكيل الملك دارُو لينا الكسوف في عام"، وطالب بدعم معنوي فقط رغم حاجتهم الماسة إلى الدعم المادي، وذلك بتنظيم وقفات احتجاجية تعبيرا عن التضامن معهم، وتجسيدا لشعار "بالوحدة والتضامن اللي بغيناه يكون يكون"، بتعبير مجاهد.

3. الحسين، حقوقي مهتم بالموضوع، قال إن موضوع الندوة ذو راهنية، معتبرا أنه لا يكفي إحداث مناصب الشغل بل يجب الحفاظ على المناصب الموجودة، وذلك من آليات الحكامة. وتساءل هل الحديث عن عدم وجود ضمانات لحماية حقوق العمال، يعني أن "نقول للعمال إنه لا جدوى من اللجوء إلى القضاء؟"، وكشف أن من ضمن مليون عاطل بالمغرب، هناك 280 ألفا بسبب الطرد التعسفي، محملا المسؤولية للدولة في هذه الإشكالات العميقة.

4. عبد الإله جابري، مناضل نقابي، يرى ضرورة الاهتمام بمرحلة الصلح قبل الوصول إلى مرحلة القضاء في النزاعات الشغلية، على اعتبار أن المرحلة الأولى تساهم في حل 70% من النزاعات، وإن كان مفتش الشغل الذي يشرف على حل هذه النزاعات لا حماية له. أما القضاء، بالنسبة إلى جابري، فهو "دوامة لسبب بسيط وهو أننا لسنا في دولة الحق والقانون"، مشيرا، في هذا الصدد، إلى مشروع القانون الجنائي "الذي لا يتضمن ولا فصلا واحدا لإدانة الباطرونا، بل ولا كلمة، في حين هناك الفصل 288 الذي بموجبه يحاكم ويعاقب النقابيون"، وتأسف لذلك واعتبره ممنهجا.

5. خديجة الرياضي، الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، اعتبرت، في مداخلتها، حديث مفتش الشغل عن كون النزاعات المؤطرة نقابيا تجد طريقا إلى الحل، شهادة ضد ما تدعيه الباطرونا من أن النقابات توتر الأجواء داخل المقاولات، وأشارت إلى أن العمال لأنهم فئة ضعيفة، فهم ضحايا عدم تنفيذ الأحكام، معتبرة أن "المشكل سياسي مرتبط بانعدام الديمقراطية وغياب القضاء المستقل، ولذلك فالغلبة تكون لصالح الفئات ذات السلطة والقوة". وهي ترى أن التضامن في هذا المجال مهم جدا، ودعت إلى إيجاد صيغة لتأطير ضحايا عدم تنفيذ الأحكام القضائية في نزاعات الشغل لتشكيل القوة المطلوبة.

6. عبد الله لفناتسة، المنسق الوطني لشبكة "تقاطع" للدفاع عن الحقوق الشغلية، قال إن الباطرونا عبّرت، في السنوات الأخيرة، على أنها لن تطبق قانون الشغل لأنها مقتنعة بأن المغرب ليس دولة القانون، وقد صرح أرباب العمل بذلك مباشرة بعد صدور مدونة الشغل في 2003 وطبقوه مع دخولها حيز التطبيق في 2004، لأن بها بنودا لا تقبل بها. وأعطى مثالا عن ذلك ببيان صدر عن فرع الاتحاد العام لمقاولات المغرب بطنجة رفض صراحة تطبيق مدونة الشغل.

وفي الصدد ذاته، أورد لفناتسة أن وزير التشغيل السابق جمال أغماني صرح، بناء على دراسة قامت بها وزارته قبل أزمة 2008، بأن 15% فقط من المقاولات هي التي تطبق قانون الشغل. وبعد 2008، أحياء صناعية بأكملها أغلقت، وطور المشغلون وسائل وميكانيزمات للتهرب من حقوق العمال؛ منها شن حملة ضد مفتشي الشغل، وما متابعة المفتش قاشة والحكم عليه بعشر سنوات سجنا إلا مثالا على ذلك، بالإضافة إلى تقليص عدد المفتشين وإغراقهم بالعمل الإداري، وخلق مقاولات الوساطة، وإحداث شركة وهمية داخل الشركة الحقيقية، وغيرها من الأساليب والحيل للتهرب من أداء حقوق العمال. وأضاف لفناتسة انه لمواجهة القضاء، عمل المشغلون على إفراغ الأحكام من محتواها، والحيلولة دون تنفيذها.

لفناتسة دعا إلى تشكيل شبكة وطنية للعمال ضحايا عدم تنفيذ الأحكام القضائية.

وفي ردهما على مداخلات القاعة، قال الأستاذ محمد صادقو إن جزء من مشكل عدم تنفيذ الأحكام مرتبط بالقانون، ودعا إلى النضال من أجل تغيير القوانين التي تحكم نزاعات الشغل، سواء القانون التجاري أو مدونة الشغل، مع ضرورة إلغاء شركات الوساطة.

وجوابا على أحد الأسئلة، قال صادقو إن 1% فقط هو نسبة الأحكام التي أنصفت العمال وجرى تنفيذها، وبالنسبة له، فحل الإشكالية يقتضي حركة وطنية قوية وموحدة.

ويرى مفتش الشغل الأستاذ عبد الكبير جحجوح أن المشهد الحقوقي، في السنتين الأخيرتين، أصبح يتعاطى بشكل أكبر مع حقوق العمال على مستوياتها المختلفة، متسائلا: "كيف يتفاعل المشهد الحقوقي مع المشهد النقابي؟ وما هي المرافعات التي يشتغل عليها الحقوقي؟ وما هي آليات النقابي؟".

وأبرز جحجوح أن مدونة التجارة جاءت لتناقض مدونة الشغل، لذا دعا إلى النضال ضد مسطرة المحاكم التجارية لصالح تطبيق مقتضيات مدونة الشغل، معتبرا أن "السياسي لا رغبة له في تطبيق مدونة الشغل"، وأن الأداة الوحيدة لتنفيذها هم المفتشون.

الخلاصة العامة للندوة: تشكيل شبكة وطنية للعمال ضحايا عدم تنفيذ الأحكام القضائية، والنضال القوي والموحد لفرض تنفيذ الأحكام ولتغيير النصوص القانونية التي تحكم نزاعات الشغل، سواء القانون التجاري أو مدونة الشغل، وضد شركات الوساطة. ■

تقرير أسود عن حالة حقوق الإنسان بإقليم تاوريرت عن سنة 2015..

أصدر فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمدينة تاوريرت، شرق المغرب، تقريرا أسود عن حالة حقوق الإنسان بإقليم تاوريرت خلال سنة 2015؛ حيث عدّد "مجموعة من الخروقات والانتهاكات التي عرفها الإقليم وساهم (الفرع) في فضحها في بياناته وبلاغاته ومراسلاته إلى الجهات المسؤولة، وأيضا عبر وقفاته الاحتجاجية".

الحقوق المدنية والسياسية:

سجل الفرع حرمانه من استغلال القاعات العمومية والتلكؤ في منحه الوصل النهائي بمبررات اعتبرها "واهية"، وكذلك تلكؤ المدير الإقليمي للتربية الوطنية والتكوين المهني في تجديد الشراكة التي تربط وزارة التربية الوطنية بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

كما سجل حرمان الفرع الإقليمي لجمعية مدرسي الفلسفة من التنظيم بحجة أن أحد أعضائه ينتمي إلى جماعة العدل والإحسان التي رصد التقرير منع أعضائها من الاعتكاف بالمساجد خلال العشر الأواخر من رمضان.

وبخصوص الانتخابات الجماعية الأخيرة، وقف التقرير على "الحياد السلبي للسلطة أمام سماسرة الانتخابات"، واستشهد بحالة امرأة، ذكرها بالاسم، "ضبطت بأحد المنازل بحي المختار السوسي تشتري أصوات الناخبين"، بالإضافة إلى "العنف المتبادل بين مؤيدي المرشحين، واستغلال الأطفال في الدعاية، وتكسير وإتلاف الممتلكات العمومية"، زيادة على "حرمان المواطنين من الشواهد الإدارية"

الحقوق الاقتصادية:

بخصوص الحق في الشغل، وقف التقرير على رفض سلطات الإقليم الاستجابة لمطالب الفرع المحلي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، ومواجهتها "بالقمع والاعتقالات"، موردا "حالة المعطل محمد الدحاوي، وكذلك التدخلين العنيفين بتاريخ 14/07/2015 و18/07/2015"، وهو ما اعتبره التقرير "يؤكد فشل السلطة في وضع برنامج عمل تستجيب به لمطالب هذه الفئة وغياب الإرادة السياسية في توفير مناصب الشغل رغم الوظائف المهمة الشاغرة ببلدية تاوريرت وبعمالة تاوريرت وباقي الإدارات العمومية".

كما تطرق التقرير إلى وضعية تجار وحرفيي السوق البلدي المحروق بتاوريرت الذين وصفهم بـ"ضحايا السوق المحروق" وقال إن حقوقهم "المشروعة تصطدم مع أطماع الساهرين على الشأن المحلي".

وعن الحقوق الشغيلة، أورد التقرير أن عمال النظافة بقطاعي التعليم والصحة وبالبلدية، وعمال الحراسة الخاصة بالمستشفى الإقليمي والمستوصفات والمدارس، وعمال الإنعاش الوطني، يعانون من "تأخر أداء واجباتهم وعدم التصريح بالأيام القانونية لدى المكتب الوطني للضمان الاجتماعي، العطلة السنوية ...".

و"يعرف الإقليم كذلك أبشع استغلال لعمال وعاملات معامل الزيتون؛ حيث لم يسلم منه حتى الأطفال"، يسترسل التقرير في تشخيص وضعية الحقوق الشغلية بالإقليم، راصدا، في هذا الإطار، تجاوز عدد ساعات العمل القانونية، والأجر الزهيد، وغياب كل الضمانات التي تتعلق بحوادث الشغل أو المرض، ورفض التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وأضاف التقرير أن الشغيلة بمعامل الزيتون تعيش تحت "الحصار" و"التهديدات والتحرشات التي تطالها من طرف أصحاب هذه المعامل، وخاصة المعامل السرية التي لا تخضع إلى أي مراقبة بالرغم من الحوادث المتكررة والمآسي المتعددة".

التقرير تناول أيضا وضعية "أساتذة سد الخصاص الذين قضوا فترة مهمة في تدريس التلاميذ في ظروف جد صعبة بالعالم القروي افتقروا فيها إلى أبسط شروط الحياة"، مشيرا إلى أنهم "لم يتوصلوا بمستحقاتهم كاملة مما دفعهم لخوض مجموعة من المعارك للمطالبة بتسوية وضعيتهم المالية والإدارية"، والأمر نفسه ينطبق على "أطر التربية غير النظامية الذين بدورهم لم يتوصلوا بمستحقاتهم طيلة نصف سنة من العمل بالرغم من الأجرة الزهيدة جدا".

تقرير فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاوريرت حول وضعية حقوق الإنسان بالإقليم في سنة 2015، رصد، أيضا، احتجاجات أطر صحية على الاختلالات في تدبير المؤسسات الصحية، وعدم الاستجابة للمطالب المادية والاجتماعية لمهنيي القطاع، مسجلا تردي الخدمات الصحية، والخصاص الذي يعاني منه المستشفى، سواء على مستوى الأطر الصحية أو على مستوى التجهيزات الأساسية.

الحقوق الاجتماعية:

سجل التقرير "ارتفاع نسبة الجريمة بشكل مهول في الإقليم، وبالخصوص بالأحياء الهامشية لمدن الإقليم التي تعرف كثافة سكانية مهمة وتفتقر إلى أبسط المرافق الضرورية"، الشيء الذي أثر بشكل سلبي خاصة على الشباب الذي "أصبح عرضة للانحراف واقتراف الجريمة والاتجار واستعمال المخدرات الخطيرة"، بالإضافة إلى "تهاون الأمن للاستجابة لنداءات المواطنين في حالات متعددة".

"كما سجل الفرع التدخلات الخطيرة التي طالت المهاجرين من جنوب الصحراء، والتي استهدفت أماكن إقامتهم بجانب نهر وادي زا"، موضحا أنه تم حرق "بيوتهم البلاستيكية ومصادرة أمتعتهم واعتقال العديد منهم وترحيلهم إلى الحدود مع الجزائر دون تمتيعهم بحق المحاكمة العادلة، ناهيك عن تسخير مجموعة من الأشخاص لتهديدهم وسرقة أمتعتهم".

كما أثار التقرير عدم إيجاد حل لاحتجاجات الساكنة على وضع شركات الاتصالات لمجموعة من أجهزة الدفع (اللاقط الهوائي) فوق السطوح بالأحياء الآهلة بالسكان، و"التي تشكل ضررا صحيا وبيئيا".

الحقوق الثقافية:

انطلق التقرير من "حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية"، ليسجل هزالة الميزانية المرصودة في مجال الحقوق الثقافية بالإقليم، وغياب البنيات والتجهيزات الضرورية لممارسة هذه الحقوق، و"هزالة المنح أو إلغائها بالنسبة للجمعيات الجادة واقتصارها على الجمعيات الصفراء"، وغياب تأطير وتكوين الشباب بالمدينة.

الحقوق البيئية:

قال التقرير إن الوضع البيئي بالإقليم ينذر بكارثة بيئية خطيرة "تنعكس سلبا على الساكنة بتفشي الأمراض والأوبئة نتيجة التدبير غير المعقلن للنفايات الصلبة والمياه العادمة المحملة بمواد كيميائية، والتي تقذف بنسبة كبيرة في نهر وادي زا وبعض الأنهار الجافة الموجودة بمدخل المدينة من جهة الغرب، والتي تؤثر على الفرشة المائية"، بالإضافة إلى "الروائح التي تنبعث من محطة تصفية مياه الصرف الصحي والحشرات التي تهاجم الساكنة المجاورة لهذه المحطة".

"أما مطرح النفايات فبدوره يساهم بشكل كبير في تلوث البيئة خلال طول السنة"، وأرجع التقرير ذلك إلى "الأساليب البدائية في معالجة والتخلص من النفايات بحرق كل أنواعها والأشد خطورة".

التقرير وقف كذلك عند تعطل قنوات الصرف الصحي خلال فصل الشتاء "نتيجة استغلال أصحاب معامل تصبير الزيتون لتهاطل الأمطار لإفراغ صهاريجهم والتخلص من المياه العادمة المحملة بمواد كيمائية"، مضيفا إلى ذلك الإجهاز على المناطق الخضراء، والإهمال الذي طال الحديقة المجاورة لعمالة تاوريرت، والاستغلال الخطير لمقالع الرمال، وانتشار مطارح الأزبال بالقرب من التجمعات السكنية، وخطورة روائح المواد الكيميائية بعد عملية حرق النفايات.

الحق في التعليم:

رصد التقرير تدني خدمات المدرسة العمومية وتفاقم أوضاعها ونقص الموارد البشرية، وبالتالي "فلا يمكن تحقيق جودة التعليم، وضمان تمدرس لجميع الأطفال".

الحق في السكن:

سجل التقرير وجود تلاعبات في ملف العقار بالإقليم تتعلق بتفويت الأراضي بثمن بخس وتحويلها إلى تجزئات وبيعها بأثمان خيالية، وحرمان مجموعة من الوداديات السكنية من حق الاستفادة من الأراضي، وحرمان بعض المواطنين من الاستفادة من برامج محاربة دور الصفيح والسكن غير اللائق. وأثار موضوع الأراضي السلالية و"المشاكل الكثيرة التي يعيشها ذوي الحقوق من طرف نواب الأراضي العرشية والسلطة الوصية".

الحق في الصحة:

كشف التقرير أن قطاع الصحة بالإقليم يعرف خصاصا مهولا ونقصا حادا في الخدمات الموجهة للمواطنين بالمدن والقرى "تصل أحيانا إلى غياب تام في تقديم العلاجات اللازمة للمواطنين ببعض القرى رغم تواجد بناية تابعة لوزارة الصحة".

وبهذا الخصوص، كشف التقرير نقص الموارد البشرية من أطباء وممرضين؛ بحيث "احتفظ المستشفى من سنة 2012 إلى 2015 بالعدد نفسه من الأطر الطبية رغم ارتفاع عدد ساكنة الإقليم"، وتوفر طبيب واحد بكل مستوصف "مع العلم أن الطبيب يداوم في المدار القروي مرتين في الأسبوع"، والتواجد المتعثر لاختصاصات أمراض القلب والأمراض النفسية وطب الأطفال، بالإضافة إلى النقص الحاصل في عدد الأسرّة بالمستشفى الإقليمي "فقط 44 سريرا، والعدد المفروض هو 120 سريرا"، وعدم كفاية البنايات وبعضها غير مجهز، مع قلة الأدوية الاستشفائية الخاصة بالأمراض المزمنة.

وسجل التقرير أيضا الخصاص على مستوى سائقي سيارات الإسعاف، "بحيث يتوفر المستشفى فقط على سائقين والمفروض أربعة"، وتوجيه 50% من حالات الإنعاش إلى مدينة وجدة، "بينما يتم التعامل مع الحالات الأخرى بالإمكانيات البسيطة التي يتوفر عليها المستشفى"، ووجود طبيب واحد وممرض واحد بقسم المستعجلات أثناء فترة كل مداومة، بالإضافة إلى الأعطاب المتكررة لجهاز الأشعة، ونقص الخدمات بالنسبة لقسم التحليلات، وطول مدة المواعيد، والظروف الأمنية الصعبة التي تعيشها الأطر الصحية نتيجة الاعتداءات المتكررة بالرغم من تواجد الأمن الخاص الذين بدورهم يتم الاعتداء عليهم.

احتلال الملك العمومي:

رصد التقرير "التسيب الحاصل بالمدينة باستغلال الملك العام والطرقات، سواء بعرض البضائع والسلع بالأرصفة ووسط الطرقات أو ببناء الأكشاك التي تتحول بين ليلة وضحاها إلى مطاعم ومقاهي"، مشيرا إلى أن الظاهرة انتشرت، خاصة بمدينة تاوريرت، "بشكل مهول يهدد راحة المواطن وحياته".

وبشكل عام، سجل تقرير فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاوريرت حول حالة حقوق الإنسان بإقليم تاوريرت خلال سنة 2015 النقص الحاصل في الخدمات التي تقدم للمواطن في مجموعة من المصالح والإدارات العمومية، وخص بالذكر بلدية تاوريرت ومصلحة البريد والمحكمة الابتدائية بتاوريرت. ■

المقاومة الفلسطينية مستمرة وسط الإعصار

أحمد آيت بناصر

بعد ذكرى النكبة وبحلول شهر يونيو تحل ذكرى النكسة بفلسطين، ويستمر الاحتلال والاستيطان والتهجير والتقتيل والاعتقال على أرض فلسطين وخارجها لشعب فلسطين. تحل ذكرى 1967، وقساوة معاناة الفلسطينيين تشتد أكثر فأكثر. وشعب فلسطين مثخن بجراح السهام الموجهة إليه من الداخل التي عمقتها تلك الموجهة إليه من الخارج. لكن الحجارة والسكين التي تنطلق من قبضة الشابة والشاب الفلسطينيين لا تصيب الجندي والمحتل الإسرائيلي فقط ولكنها تزلزل أركان الكيان الصهيوني برمته وتجعله يتحول من سجان إلى سجين استراتيجي من خلال الاحتماء بالأسوار الإسمنتية والقباب الصاروخية العسكرية، مؤكدا عدم مشروعية وجوده وحتمية دماره وزواله. وتترعرع الشجرة الفلسطينية باسطة أغصانها على كل أرض فلسطين.

في هذا الزمن الرديء لم يتورع أبو مازن بصفته رئيس السلطة الفلسطينية في التبجح أمام الملأ ووسائل الإعلام المتنوعة بكون الشرطة الفلسطينية لا تتأخر في تفتيش الحقائب المدرسية للتلاميذ الفلسطينيين وحجز ما تحتويه من سكاكين كي لا يتم استعمالها لطعن المستوطنين أو عناصر جيش الاحتلال!!!

وفي هذا الزمن الرديء تهرول الأنظمة العربية نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل - بشكل علني مفضوح تارة وتحت الطاولة تارة أخرى- لضمان رضا ورحمة وبركة الإدارة الأمريكية كمعبر سياسي عن اللبرالية المتوحشة قاهرة ملايير البشر والمسؤولة عن مآسيهم، وسايرها السياسي والمثقف أو أذعن لها، لكن لم يخل لها الجو رغم ذلك، كما تراءى للبعض، لحمامة الروض حتى تبيض وتفرخ.

لقد اكتشفت الرأسمالية خزانا من التراث في قلب العالم العربي مع انتهاء الحرب العالمية الثانية. وهذا الخزان تمثل في المذاهب الإسلامية وخاصة المذهب الوهابي الذي أسست لأدواته ورعتها وسهلت له جميع السبل بهدف توظيفه، ضمانا لاستمرار سيطرتها على الشعوب وثرواتها وإمعانا في تجهيلها وتفقيرها وتخلفها عن الركب الحضاري الذي لا يرحم، وقد تأتى لها ذلك لما تم دمج هذا الخزان من التراث بالتكنولوجيا والآلة الإعلامية الضخمة. وقد بوثقت الإمبريالية المتوحشة كل هذه العناصر لتفضي بها إلى الوضع الدولي الذي نعيشه اليوم وكذلك وضعية العالم العربي والمغاربي الذي انتشرت فيه الحروب وقل الأمن والاستقرار واكتسح الساحة الفكر الظلامي والتكفيري بكل تلاوينه، بموازاة مع انتشار النزوح السكاني والفقر والمرض والدمار حتى للآثار التي رحمها "التتار".

لكن في عمق هذه اللوحة القاتمة تكمن نقط نور تمثلها المقاومة العنيدة بكافة أشكالها، والتي ستتطور وفقا لمنطق التاريخ، مادامت هذه المقاومة تجسد عناصر البرنامج البديل للاضطهاد الطبقي والقومي والإثني والاستعماري والثقافي. وفي هذا الحيز تتمركز المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها من الحجارة والسكين إلى القلم والصوت والبندقية والصاروخ.

ما تعانيه القضية الفلسطينية اليوم، ليس إلا ارتدادًا من ارتدادات الوضع العالمي والعربي المزري الناتج عن اختلال ميزان القوى، لصالح الإمبريالية العالمية بقيادة الإمبريالية المتوحشة وإدارتها الأمريكية، ومن خلالها الشركات المتعددة الجنسية.

فتفكك الصف الفلسطيني بمرجعياته القومية والدينية والاشتراكية والوطنية، ليس مفصولا عن اختباء الجامعة العربية تحت العباءة السعودية والقطرية، وانهيار مجموعة من الدول العربية وضعف وتفكك القوى السياسية التقدمية والديمقراطية والثورية، بل ليس معزولا عن تراجع الفكر الليبرالي المعتدل وقوى اليسار والقوى الديمقراطية على الصعيد الدولي. وهذا التراجع الفكري والتنظيمي والسياسي لقوى التقدم عربيا ودوليا ليس وليد اليوم، بل اتخذ المنعطف مع انهيار الاتحاد السوفياتي في سنوات التسعينات من القرن الماضي. وهذا التراجع فتح الباب على مصراعيه لانتشار الفكر الرجعي المتخلف في كافة المجتمعات (على الصعيد العربي، انتشار الفكر السلفي الأكثر تخلفا على شاكلة الفكر الوهابي - نسبة للمذهب السني الوهابي الغارق في الرجعية والتكفيرية بالسعودية- وعلى الصعيد الغربي، انتشار الفكر اليميني والعنصري والنازي وعلى صعيد المجتمع الإسرائيلي انتشار الفكر السلفي الديني وتحول المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين).

وقد حاولت إسرائيل الاستفادة - مع صانعتها أمريكا- من هذا الوضع للانقضاض على المقاومة والمزيد من الاستحواذ على الأراضي، فبادرت بالحرب على لبنان سنة 2006، وغزة سنة 2008 و2014، وتصعيد الحملات العسكرية والاستيطانية بالضفة الغربية من أجل تصفية المقاومة، لكنها باءت بالفشل، وبقيت المقاومة في هذه المناطق تمثل عناصر الصمود والردع وعناصر التطور والأمل في المستقبل بالانتصار.

وإذا كان الربيع العربي والمغاربي والحراك الجماهيري، قد تم احتواؤه بل وإفراغ شعاراته من مضمونها التحرري والديمقراطي، وتحويله إلى نقمة على الشعوب، نظرًا لغياب تأطيره من طرف القوى السياسية الديمقراطية والثورية الضعيفة، ولقدرات قوى الشر الرجعية والإمبريالية على الفعل، فإن منطقتنا م تعيش مخاضًا لا شك أن نتائجه ستكون إيجابية بقدر تبلور وتطور البديل المنظم والمنتظر الذي تشكله مراكز المقاومة في فلسطين ولبنان وغيرهما، تباشير الانطلاقة القوية على طريق التحرر من الرجعية العربية وتدمير الكيان الصهيوني ومن أجل مجتمع ديمقراطي علماني خال من الاستبداد والفساد وفي بلد يتعايش فيه الجميع على أساس المواطنة مع مراعاة الخصوصيات والإثنيات، ضدا على التعصب الديني أو العرقي أو الطائفي الذي استغلته الامبريالية إلى أبعد الحدود، بل وبدأ يرتد عليها خاصة بأوربا حيث تجلى في تصويت أغلب البريطانيين على الخروج من دائرة الاتحاد الأوربي مع آثار ذلك أوربيًا ودوليًا.

أي أن عصى الساحر بدأت ترتد على الساحر نفسه، بينما المقاومة والمقاومة الفلسطينية بشكل خاص ستستمر شاقة طريقها وسط الإعصار، وسوف تتصلب وتتقوى بإرادة الشعوب التواقة للحرية والكرامة والعيش الكريم والديمقراطية ■

البيضاء في 27 يونيو 2016

الجزء الثالث

الماركسية والحركة النسائية: في تحولاتهما النظرية والسياسية

حسن الصعيب

"العامل الحاسم في التاريخ، حسب المفهوم المادي هو في آخر الأمر، انتاج الحياة المباشرة وإعادة إنتاجها. على أن هذا الإنتاج نفسه ذو خاصة مزدوجة. فهو من جهة انتاج وسائل المعيشة، اعني الغذاء والكساء والمسكن ومايستلزمه إنتاجها من أدوات، وهو، من جهة أخرى، انتاج الكائنات البشرية ذاتها، اعني تكثير النوع."

انجلز

5 - نقد مسلمة انجلز

كشفت الانثربولوجية الحديثة عددا من الأخطاء في مسلمة انجلز:"كن مستعبدات عن العمل المنتج دائما وبان عملهن يقتصر على تربية الأطفال وانطلقت من مبدأ أنه كان يوجد تقسيم عمل "طبيعي"بين الجنسين واقترح أنجلز" بمجرد أن يصبح الرجال ملاكين لمتلكاتهم فإنهم يرغبون في نقلها إلى أولادهم،لوضع "حد لحقوق الأمهات" وبمقتضى ذلك وجود رغبة فطرية عند الرجال بنقل أملاكهم لذريتهم البيولوجية وإعادة العلاقات الاجتماعية للإرسال الأبوي إلى الحاجة"الطبيعية" التي يحسون بها وتضمن استمراريتهم الوراثية.

ومهما كانت المبادئ التي تستند عليها القرابة والذرية فهي تضمن دائما استمرارية اجتماعية بدلا من وراثية، ذلك أن أحد المتطلبات الأساسية للمادية إذن هو البحث عن كيف تتحول الحاجات الإنسانية المعطاة(الطعام والإنجاب) عبر العلاقات الاجتماعية.

في نظر أنجلز يتم إرجاع إنجاب علاقات الطبقات إلى علم الأحياء. بناءا على ذلك لا تصمد الحجة،التي كثيرا ما تطرح في هذا المجال، بأن المرأة-بحكم إمكانياتها البيولوجية لإنجاب الأطفال- لا تستطيع أبدا أن تساهم بقدر الرجل في الإنتاج. ذلك لأنه وراء هذه الحجة يقبع تصور بان العلاقات كانت دائما موجودة في نفس الشكل الذي تظهر أمامنا الآن .إن ذلك لا يؤخذ بالحسبان إن النساء في المجتمعات المتريركية قد عرفن وسائل منع الحمل وطرق الإجهاض. فالقدرة على الإنجاب كان بإمكانهن استخدامها بشكل عقلاني،دون إن يخرجن لهذا السبب من عملية الإنتاج الاجتماعي.إذن فالسيادة مرتبطة بوظيفة مهيمنة في عملية الإنتاج الاجتماعي وإعادة انتاج الحياة المادية.وهكذا تقرر وظيفة جنس من الجنسين ضمن إطار علاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي هيمنة هذا الجنس وخضوعه في الحياة الاجتماعية .ولا يستطيع أحد الجنسين،او أية منظمة اجتماعية،أن يهيمن إلا آذا امتلك حقوق التصرف بوسائل الإنتاج ومنتجات العمل.ذلك لان"التحكم بالوارد إلى وسائل الإنتاج ومنتجات العمل ذو أهمية حاسمة، وهذا التحكم يفي في الوقت نفسه نفوذا اجتماعيا وسلطة جزائية، إذن علاقات سياسية.فلعلاقات الإنتاج الكلمة الأخيرة في هيمنة هذه الهيئة أو تلك، وبالتحديد هذا هو سبب سيادة النساء في مختلف المجتمعات المتريركية،سبب "سلطتها الحقيقية".

توجد حاليا عدة أبحاث علمية (فيرتنغ:دولة النساء-دولة الرجال) تشير إلى أن المتريركيات، التي ظهرت للوجود، لم تكن بأي حال، كما ظن انجلز وبيبل، مجرد مجتمعات حق الوراثة فيها أمومي أو السيطرة فيها للنساء في البيت.إن أبحاثا مستجدة ، وأخرى عاصر بعضها انجلز واستشهد بها بيبل -دون أن يأخذ بنتائجها- برهنت على أنه توجد متريركيات،أي" سيادة النساء" ليس فيما تسمى مجتمعات بدائية فحسب، بل في مختلف مراحل التطور الاجتماعي للبشرية، وقد وجدت سيادة النساء أيضا في دول عالية التطور(في مرحلة"الحضارة" مع كل اللزوميات التي ذكرها انجلز) في مصروفي المنطقة التي تقع عليها تركيا حاليا وفي اليونان وغيرها، هذه المجتمعات المتريركية كانت،تبعا للأبحاث المذكورة أعلاه،تتميز بسيادة النساء على الرجال وبتدني منزلة الرجال واضطهادهم،وبمعاكسة مطلقة لتقسيم العمل بين الجنسين. هنا أيضا وجدت ،بناء على تقسيم العمل الجنساني،فروق مميزة للجنسين.إنما معكوسة تماما.وهذا يعني:كانت النساء تمتلك الخصائص والقدرات التي يملكها الرجال الآن.لقد وجدت هذه المتريركيات في مجتمعات متطورة،فيها ملكية خاصة وتقسيم متطور نسبيا للعمل الاجتماعي وتجارة وطبقات وعبيد ومؤسسات حكومية.

وتثبت أبحاث مارغريت ميد منذ سنة 1928 .عن قبائل غينيا الجديدة ،انه توجداشكال اجتماعية لاوجود فيها للفروق بين الجنسين،كما نعرفه اليوم او كما قامت عليه نظرية أنجلز في التقسيم"النظري" للعمل.وأكدت مي دان النساء لدى هذه العشائر لا يتفوق عليهن الرجال،لا في ضخامة الجسم ولافي قوته،وإنهن كن يقمن بنشاطات تعتبر لدينا رجالية خالصة(كما على سبيل المثال الحرث وصيد الأسماك) كذلك لم يعد من الممكن التمسك برأي انجلز حول التعاقب المنظم للمتريركية والبطريركية،ولا التمسك بافتراض أن المجتمع أبطريركي يمثل درجة تطور اعلي من المتريركية في تاريخ البشرية(انظر بهذا الخصوص ميفر لد1972وغودليه1973وشتيفان1975) بل إن نتائج الأبحاث تشير إلى انه وجدت في مجرى التاريخ البشري تناوبات متكررة بين المتريركية والبطريركية والمجتمعات المساواتية.

جميع هذه النتائج المستجدة تدفعنا إلى الاستنتاج،بان الفروق الحالية بين النساء والرجال لا تستند الى فروق طبيعية بين الجنسين،بل الأصح أنها تعبير عن تقسيم نوعي للعمل حسب التبعية لأحد الجنسين. وهذا التقسيم للعمل ذاته نتيجة لعملية التطور التاريخية.

قدمت ماري أوبريان(1981) الباحثة الأمريكية،شرحا اكثر تعقيدا للتطور التاريخي لعلاقات الإنجاب،وفقا لها يتوجب لأنصار الحركة النسوية وجود نظرية للإنجاب والهيمنة الذكورية،مشابهة للتحليل الذي قام به ماركس للإنتاج وهيمنة الطبقة(التي قبلت بها كشرح جزئي للتاريخ الإنساني) بنت أوبريان مفهوما حول الإنجاب ضمت فيه العمليات البيولوجية لمفهوم الحمل ومدته وللتربية وكذلك العلاقات الاجتماعية التي تستخدم أثناء تربية الأطفال وجعلت من الإنجاب الأداة الشرعية للتحليل المادي ،شرحت قائلة:"إن الاهتمام بالإنجاب لا يخضع للجوهرية في شرح الإنتاج كما فعل الماركسيون، يصدر الإنتاج والإنجاب كلاهما عن الحاجات الإنسانية الأساسية:الأكل والإنجاب والبقاء على قيد الحياة على شكل فرد ونوع. والحقيقة أنها لدى تلبية هذه الحاجيات الإنسانية الأساسية، يتم خلق علاقات اجتماعية وتلك العلاقات هي التي تشكل الظروف التي ننتج فيها ونتكاثر والتي تدخل هذه النشاطات في نطاق الضمير الإنساني والتي أنتجت تاريخيا عدم الكفاءات البنيوية للطبقات والأجناس.

اقترحت أوبريان آليات التحول الاجتماعي في نطاق الإنجاب وطرحت كمسلمة اضطرابين تاريخيين كبيرين:اكتشاف القرابة البيولوجية والتطورات التقنية للتحكم في الخصوبة، وكانت تلك الأخيرة احد الرهانات الكبرى لنضال أنصار الحركة النسوية وما زال يحسب لأثرها حساب.وان عملية اكتشاف القرابة بالنسبة إليها قد أعلنت عن بدايات النظام الأبوي. وشملت هذه المعرفة الرجال ضمن عملية الإنجاب واستبعدتهم عنها في ذات الوقت وتنبه الرجال إلى استلابهم بالنسبة إلى دربتهم الخاصة واستحالة المرور بتجربة الشعور بالاستمرارية الوراثية.ولإنشاء مكانة لهم في تعاقب الأجيال،كان عليهم تملك ثمار عمل إنجاب النساء والتعاون مع رجال آخرين للحفاظ على الحقوق الفردية .كذلك قدمت أوبريان ما كانت تفتقر إليه التحليلات التي ألهمت انجلز:شرح سبب رغبة الرجال في نقل أملاكهم إلى ذريتهم البيولوجية ■

الرفيقة وفاء شرف تعانق الحرية

كانت مدينة العرائش على موعد مع الفرح باسعادة الحرية، حيث عانقت رفيقتنا **وفاء شرف** الحرية في الساعات الأولى ليوم الأحد 10 يوليوز 2016، بعد انتهاء مدة الحكم الجائر (سنتان بالسجن المحلي بالعرائش)، اثر محاكمة انتفت فيها شروط المحاكمة العادلة.

وكان في انتظار الرفيقة وفاء عدد من رفيقاتها ورفاقها - حقوقيين وسياسيين ونشطاء حركة 20 فبراير - الذين استقبلوها بالورد وشعارات الحرية في جو احتفالي.

كما تم تنظيم حفل استقبال للرفيقة وفاء صباح يوم الأحد بالعرائش بمقر جمعية الأيادي المتضامنة.

وللتذكير فقد سبق للرفيقة وفاء شرف أن بلغت عن تعرضها للإختطاف والتعذيب يوم 27 أبريل 2014 بعد مشاركتها في وقفة احتجاجية في ساحة "التغيير" ببني مكادة، من طرف أشخاص مجهولين ليتم متابعتها بالوشاية الكاذبة في خرق سافر للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب المصادق عليها من طرف الدولة المغربية ولكافة النصوص القانونية المتعلقة بحماية الضحايا والمبلغين والشهود".

فهنيئا للرفيقة وفاء على صمودها واستعادتها لحريتها ولأسرتها ورفاقها وأصدقائها■

كرة القدم أو الطوطم الجديد

ن موعابيد

كرة القدم المعبود الجديد:

لا يُفهم "الطوطم" وَفق التحليل النفسيّ، الفرويديّ إلا في علاقته ب"الطابو". ولا أراني أجانب الحقيقة إذا قلت إن الأنظمة غيرَ الديموقراطية رحمٌ خصبٌ يسمح لل" طواطم" بالتنامي، والتواتر، لذلك سأحاول ملامسة قطاع الرياضة مقتصرًا على كرة القدم. و" أنبه" إلى أنني لست أعارض الرياضة الشعبية التي لها أكثر من يد بيضاءَ سابغة على التنمية الشموليّة، وإنما أتقصّدُ الرياضة التي تُوظّفُ أكسيرًا أو أفيونًا يُضاف إلى مناجم الأفيونات، يخدرُ كفايات عموم الكادحين الحجاجية. الاحتجاجية، لاسيما أن هذا الحقل خزانُ إنفاق سخيّ، تغذيه حتى تخمة التخمة الضرائبُ المباشرة، والضرائبُ غيرُ المباشرة. ومن مواجعه، وفواجعه التي قد تدخل أرقام "غينيتس" GUINNESS أنْ تُنفَقَ الملاييرُ، ادعاءً، على ملعب بينما تفتقر المؤسسات التربوية، والمؤسسات الصحية، بله البنى التحتية إلى أبسط المرافق!!! وهو ما يُسائل مفاهيمَ متداوَلة من قبيل: الحكامة الجيدة، الترشيد، التخليق، حسن التدبير، الشفافية.. حين تُثار "إشكالية" المال العامّ..

وللمتسائل ولو من باب "المقاربة بالنتائج" أن يتساءَل عن "الإنجازات"، و"الانتظارات" بالقياس إلى ضخامة الميزانية المرصودة للحقل الرياضيّ.. لهذا وذاك وُفق د.مصطفى حجازيّ وهو يحلل كرة القدم باعتبارها أحدَ تمظهرات الهدر. (الانسان المهدور، المركز الثقافيّ العربيّ. البيضاء. المغرب. ط 02 2006). ..

ولعل ما زاد الطينَ بلةً تناسل القنوات المتخصصة، تناسلاً يكاد يغطي الأسبوعَ قضًا وقضيضا، ولا غروَ في ذلك بما أن الإعلام. كائنة ما كانت خصيصتُه. من أجهزة الدولة نحو ما عَلّمناه الدرسُ الألتوسيريُّ. فعبثًا بحثك عن الموضوعية والعلمية.

الطوطم الجديد والقيم: لا أكتمك أيها القارئ المتنور أن المقولة التي ربما ردد صداها جبل "أولمب": « العقل السليم في الجسم السليم » أفرغت من معناها، بل إن الرياضة غدتْ محتضَنَةً منْ قبَل التفكير المقاوَليّ حيث تُبرَمُ الصفقاتُ بمباركة الصحافة المسموعة، المرئية، والمقروءة، فتنشط سوق الوسطاء والوكلاء بآلياتهم وحساباتهم البنكية وشبكاتهم ابتغاءَ الظفر ب"صيد ثمين". وهذا ما يسميه ذ. نورالدين بيلا " النخاسة الجديدة" في " كفر" بغيض بفتوحات ثقافة حقوق الإنسان : محرّر تحضُر الشعوب الذي يحرّرُ العقول والقلوب.

مباريات كرة القدم مهدّئ، مُضلّل يترقبُ استعادة الذات في تجربة جماعية تنحو منحى الفرادة و"التميز" لتحقق على مستويات الوهم. الايهام توازنًا مفقودًا، مجهَضًا؛ توازنَ النفوس المعذّبة، المغرّبة، المغرّر بها داخل أوطانها قهرًا، هدرًا وتهميشًا « على أن الخَطَرَ يبرز حين تحل "النحن الكروية"، أو بكلمة أدق حين تُختزَل الهُوية الوطنية في "النحن الكروية"» (حجازيّ. نفسه. ص: 234.).

تُصرّ الليبرالية المتوحشة على تمييع قطاع الرياضة في أفق تدجينه مطلقًا، إصرارًا ضرب أطنابَه وبامتلاء "غريب" حين حولته إلى «"بَزْنَسَة" الكرة والمباريات، واستغلالها لأغراض السوق ومكاسبه» (نفسه. الصفحة نفسها). بمعنى أن الكرة والبورصة الآن توأمان سياميان، همُهما الأساسُ هو صناعة النجوم. هكذا سطع نجم توقيع القدم، وأفل نجمُ توقيع القلم.. أما العائداتُ " البث، الإشهار، الاعلانات، مؤسسات التكوين، مبالغ التذاكر والانخراط..." فقد فاقت ميزانيات كثير من الدول بما فيها تلك التي وظفتْ التكنولوجيا. فما كان من المضاربات إلا أن تضاعفت كما الجراثيم المجهرية.. بل إن سوق كرة القدم الدّوْلية أسست "ثقافتها" الخاصة، ومعجمها "المستقل" نحو:

المدرب، المساعد، الطبيب، وكيل الأعمال، المذيع، المحلل، المعلق، الواصف، المنازعات الرياضية... إنْ لم أقل إنّ هذه الثقافة تستلهم ما سمّاه حجازيّ نفسُه « هوامات المتعة والقوة القضيبية، والقدرة على الاختراق» (ص:234). وإلا كيف نفسر: "النتيجة عذراء"، "العجز عن التسجيل"، "أنت ليس لك في القذف"، "مقابلة رجولية". نسبة إلى الرجولة.، ولي أن أتساءَل عمّا سيقوله المعلق بخصوص كرة القدم النسوية!!! وغالبًا ما تُؤسْلَمُ هذه المباراة أو تلك فترْفَعُ المصاحفُ أو يسجدُ اللاعبُ، أو يركعُ المدرّبُ، والتساؤلُ الآخرُ الذي يَلوحُ هو كيف ينتصر الفريقُ. أ. بالإسلام على الفريق. ب. الذي ينهزم بالدين ذاته؟ أيَعني هذا أن من حق المنهزم أن يرتدّ فيبحث عن ملة أخرى تعصمه من الإخفاق، أم أنه يستسلم للضماد: القضاء والقدر... عسى أن تكرهوا.. قل لن يصيبنا إلا... وله أن يدبّر حينئذ الميزانية!!!؟؟؟.

ونوكٌ وحماقةٌ أن يصيح معلق سعوديّ بعد أن سجل فريقُه إصابة ضد الفريق الياباني في هستيريا صفيقة، حقيرة:" اش سَوّى لْهُمْ كمبيوترُهم؟"، نسيَ أنه يستهلك التكنولوجيا حتى وهو يجحدها: تنكّر للتكنولوجيا بالتكنولوجيا!!!! أي عقل معتقل هذا؟! (انتهت المباراة بانتصار اليابان :"ثلاثة أهداف مقابل هدف سعوديّ، بدويّ يتيم فيا لَبُؤس المعلق!). وكلنا يذكر أن دولة المكسيك طلبت تنظيم كأس العالم علّها تصرف الرأي العام الداخليّ، المحتقن عن تداعيات أزمتها الهيكلية، وكيف ألحّ الكيانُ الصهيونيُّ على تمثيليته في الرياضة.. سعْيًا إلى مزيد من التطبيع، دون أن أغض الطرف عن المذكرة الوزارية التي فرضت "الاحتفال بإنجازات الفريق الوطنيّ" عهد الحبيب المالكيّ. من هنا يقول حجازيّ: « تصبح مفهومة ربما ظواهرُ الشغب والعنف التي تنفجر في بعض الملاعب أو قبل بعض المباريات وبعدها. يشير ذلك إلى إزاحة الإحباطات الوجودية من مواقعها الأصلية إلى مواقع الملاعب والمباريات؛ وذلك بعد أن تمّ خصاءُ قوى القتال والمجابهة في قضايا المعيش والمصير عبر مختلف ألوان القمع والمنع ..» (نفسه.ص:235 .بتصرف) "فيثور" مَن "يثور" عقب انهزام الفريق القوميّ، ويستقبَلُ أفرادُ طاقمه إذا ما انتصر استقبالَ أبطال " التحرير" لا شأن للمسؤولين بتنمية الإنسان إذْ عَلاَ شأوُ الإنجاز الرياضيّ، يكفي الشابّ إذن الانخراط في ناديه حتى النخاع مساندًا شرسًا، مُريدًا!!!.

ما العملُ ؟: إذا ما سلمتُ مع حجازيّ بأن هدرَ طاقات المجتمع بنيويٌّ فإنني سأنسجمُ واقتضاءات المقاربة النسقية لأقول إن الثورة على مسبّبات الهدر الرياضيّ مكفولة للثورة الجذرية التي تستأصل مُنْتجَات التخلف الاقتصاديّ والسوسيوسياسيّ.. في أفق التحرّر الاشتراكيّ..

حسبي ما حققتْه الرياضة أيام تجارب المعسكر الشرقيّ المحتفظ بها لَدَى ذاكرة التاريخ المعاصر.. هكذا أكون قد لامستُ حقلاً ملغّمًا، شربُ ماء البحر أهونُ عليّ من الخوض فيه، لأن الدراسات الرصينة ذات الصلة بالموضوع لا تفي، ولا تشفي إنْ وُجدت، فمعذرة أيها القارئ اللبيبُ إذا تنطعتُ لأقدّمَ هذه القراءة المتواضعة.■

يوليوز 2016

من أجل نقاش

بِئسَ الانبطاحُ

نورالدين موعابيد

يبدو أنّ إحباطَ الانبطاح مشروط بالمجاوزة والتخطّي؛ مجاوزة الخوف المَرَضيّ من اقتحام الواقع واختراقه مهما تكن آلياتُ تمنّعه. وذلك إذا ما شغّلنا نعمة الوعي الناقد، الصامد كما الجبل الذي قال عنه الشاعر العربيّ:

" ثهلان هل يتحلحل؟ "

ونقدّر أن هذا الوعيَ ديناميٌّ يستوعب الرجّات المجتمعيةَ، بل إنه يستشرفها بما له من حُدوس ورؤى تخلق "الفجوة والتوتر" فيدعو إلى إعادة صوْغ المَعيش Le vécu، اليوميّ صوغًا آخَرَ، مختلفًا يفكّك يهدمُ ويبني، يواجه جيوب مقاومة التغيير، ولا بأس إنْ تناصّ والنفريّ على الرغم من تباعد المرجعيات، وتمايز المقصديات، لا سيما في "موقف البحر" (المواقف والمخاطبات) :« أوقفني في البحر فرأيتُ المراكبَ تغرق والألواحَ تسلم. ثم غرقت الألواح.

وقال لي: لا يسلمُ مَنْ ركب.

وقال لي: خاطَرَ من ألقى نفسَه ولمْ يركب.

وقال لي: هلكَ مَنْ ركبَ وَمَا خَاطَرَ.

وقال لي: المخاطرة جزءٌ من النجاة..»

المحّكُ الأساسُ هو الموقفُ الثوريُّ الذي لا يكلّ، ولا يملّ فلا يغترب الخيالُ الممكنُ عن الواقع الكائن إلى حدّ التماهي.. هكذا نشربُ نخبَ المناعة الثقافية غير منفصمة العرى بالمناعات الأخرى (السياسية، السوسيواقتصادية...) وإذا كان منْ كشف حساب يحق لنا أن نتنافسَ فيه فهو كشفُ التضحيات من أجل شعوب متحررة، تقدمية متطلعة إلى غدٍ الكرامة ولْنردد مع محمود درويش:

« كلوا من رغيفي

اشربوا من نبيذي

ولا تتركوني

على شارع العمر وحدي.»

هذا الشاعر الذي قتل الموتَ، وآمن بالحياة حتى آخر شهقاته وهو يصارع الداءَ العضالَ.. لذلك كان حريصًا على أن يحلقَ ذقنَه، ويستحمّ كلّ صباح علّه يفتح في جسد معاناة الإنسان منَ المسامّ الأخرى ما يحفظ ماءَ الوجه، ويبدّد منْ تَمّة عتمات الدياجير..وإنْ غارت الكلومُ والجروحُ فإنه ظلّ يُكابر، ويقاوم كأنه الفارس الذي لا يترجل، والشمعدان الذي لا يعدم جذوة النصر أقامَ أو ارتحل، ليس يعنيه نقيقُ الضفادع، أو نعيقُ الغربان، بما أنه يمتص رحيق أريج البستان، فما أكثر الذين نحبهم، ولا نضعهم حينئذ بين قوسين!■

44 عاما على استشهاد الأديب والقائد غسان كنفاني

حلت يوم 8 يوليوز 2016، الذكرى الرابعة والأربعين لاستشهاد الأديب والقائد الفلسطيني الكبير، المناضل غسان كنفاني، الذي اغتاله الة الغدر الصهيوني "الموساد" عام 1972 عن عمر ناهز 36 عاما، بتفجير مركبته في منطقة الحازمية قرب العاصمة اللبنانية بيروت.

وولد كنفاني في الثامن من أبريل من العام 1936 في عكا، ورحلت عائلته إلى لبنان بعد نكبة عام 1948، وانخرط في حركة القوميين العرب، وقام بالتدريس في المعارف الكويتية عام 1955، وفي هذه المرحلة كان يقرأ كتابا كل يوم، وبدأ يكتب التعليقات السياسية في الصحف الكويتية بتوقيع "أبو العز".

عمل في مجلة الحرية في لبنان، وأخذ يكتب مقالا أسبوعيا لجريدة المحرر البيروتية، ثم تزوج من آني كنفاني في تشرين الأول 1961، ورزق منها بفايز وليلى.

ترك كنفاني إرثا ثقافيا مهما، فقد أصدر: موت سرير رقم 12، مجموعة قصصية صدرت في بيروت عام 1961، وأرض البرتقال الحزين، مجموعة قصصية صدرت في بيروت عام 1963، ورواية رجال في الشمس في بيروت عام 1963، وقد حولت إلى فيلم بعنوان 'المخدوعون'، ورواية أم سعد 1969، ورواية عائد إلى حيفا 1970، ومجموعة قصصية بعنوان الشيء الآخر، صدرت بعد استشهاده 1980، وثلاث روايات غير مكتملة هي العاشق، والأعمى والأطرش، وبرقوق نيسان، كما أصدر القنديل الصغير وهي قصة للأطفال، وثلاث مسرحيات هي: القبعة والنبي، وجسر إلى الأبد، والباب، وكذلك مجموعة قصصية بعنوان القميص المسروق، ورواية ما تبقى لكم، وأصدر عدة دراسات هي: أدب المقاومة في فلسطين المحتلة، والأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال، وفي الأدب الصهيوني، وثورة 39-36، خلفيات وتفاصيل.

حصل كنفاني عام 1966 على جائزة أصدقاء الكتاب في لبنان عن رواية ما تبقى لكم، ومنح وسام القدس عام 1990، ونال جائزة منظمة الصحفيين العالمية عام 1974، وجائزة اللوتس عام 1975.

وقد خلدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي كان الشهيد أحد قاداتها (عضو مكتبها السياسي)، الذكري 44 بتنظيم عدة فعاليات بالأراضي المحتلة وفي مناطق الشتات قدمت فيها شهادات حول الشهيد وما خلفه من أعمال خالدة ستبقى منارة تضيء طريق الحرية والاستقلال، تقض مضاجع العدو الصهيوني الذي خطط ونفذ الجريمة والجرائم اللاحقة لاغتيال العديد من قادة الثورة الفلسطينية: مصطفى أبوعلي، أبوجهاد ..

كل المجد والخلود لأبطال الثورة على طريق تحرير فلسطين.■

غريب

محمد جيران

متروك وحدي،،،
لطنين الرعب،
لأريحيتي،
تحتسيني في عشق الوطن،
لحمى انهيارات،،،
يسكنني الخط السحري،
والنبش في الذاكرة المتخمة
بفتاوى الفقهاء،
أعبر الجسر تلو الجسر،
في رحلة خلف كل قيد،
أو صمت أزلي، وثني،
وخلفي،،،
مشهد عيون،
جرافات وألقاب،
تغزل الولائم
من لغو أو لغط أوظنون،

وحدي،،،
أشيد قبرا للجحيم،
أصيخ السمع لقول
متعب في الدعاية لقشرة اليقين،
رهقت أبجديته في مناصرة الغضب المترهل ،

في مصادرة الأنين،
ووحدي أمشي،،،
في جوف الليل،
مسكونا بالصدق،
سريع الخطو،إ
إلى كشف آخر
لمدائن الشعر.
يسعفني الظن والقدح العنيد،
وألحظ الدعاية شزرا،
أحيطها حزرا،
لأنها،،،

مبتورة الساقين،
ولأن الكشف،،،
غسل ذئب للروح
في رئة الوجود،
عصف بالقيود،
وبالصنم الذي شمر عن ساعديه،
ليحمل بيتنا طللا
إلى متحف الحضارة.
أبقى إذن،،،
كشفا في موطن الكشف،
متروكا لغربتي،
لطنين الرعب،
لأريحيتي،
أبحر في ضجيج القبور،
في نهش الصقور ما جد لها من جثث
في ليل المدينة.

مارس 1995

يعقد النهج الديمقراطي مؤتمره الوطني الرابع أيام 15، 16 و17 يوليوز 2016، وبهذه المناسبة نستضيف في هذا العدد، الرفيق عبد اللّه الحريف منسق اللجنة التحضيرية للمؤتمر حول الظروف التي ينعقد فيها المؤتمر والتحديات المطروح عليه مواجهتها.

عبد اللّه الحريف

● هل لك أن توضح لنا كيف جرت التحضيرات للمؤتمر الوطني الرابع؟

●● انطلق التهييء للمؤتمر الوطني الرابع للنهج الديمقراطي منذ انعقاد المجلس الوطني في 4 أكتوبر 2015 والذي شكل لجنة تحضيرية واقترح توجيهات عامة لعملها تتمثل، أساسا، في النقط التالية:

البحث والتدقيق في القضايا الإستراتيجية والتكتيكية؛

التدقيق في السيرورات الأربعة (سيرورة بناء التنظيم المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين، سيرورة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الكادحة، سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية، سيرورة بناء أممية ماركسية) وترجمتها إلى خطط عملية ملموسة؛

معالجة الاختلالات الكبرى التي يعاني منها النهج الديمقراطي: طغيان العمل في المنظمات الجماهيرية على العمل السياسي- التنظيمي، ضعف الانغراس وسط الطبقة العاملة، توسع محدود وسط الشباب وضعف العمل النسائي.

انعقد أول اجتماع للجنة التحضيرية في 17 أكتوبر 2015 وبعد نقاش مستفيض شكل أربعة لجان:

لجنة الإستراتيجية والهوية والتكتيك والبرنامج العام؛

لجنة التحليل السياسي وبرنامج الفترة والذي يجب أن يركز على التوجهات الكبرى Tendances lourdes في الوضع الدولي والإقليمي والمحلي؛

لجنة السيرورات الأربعة (المساهمة في بناء التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين والتنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير وجبهة الطبقات الشعبية وأممية ماركسية) والقانون الأساسي والنظام الداخلي؛

لجنة الإعداد المادي واللوجستيك.

كما قررت اللجنة التحضيرية أن يتم تجميع منتوج اللجان الثلاثة الأولى (ما عدا القانون الأساسي والنظام الداخلي) في وثيقة واحدة منسجمة ومرقمة سميت "أطروحات المؤتمر الوطني الرابع".

اجتمعت اللجان وقدمت نتاج عملها لاجتماعين للجنة التحضيرية بتاريخ 31 أكتوبر 2015 و31 يناير 2016 الذين أغنيا الوثائق المطروحة بملاحظاتهما ومقترحاتهما. وهكذا تم اعتماد المشاريع التالية:

أطروحات المؤتمر الوطني الرابع التي تشكل الخط السياسي والفكري للنهج الديمقراطي وتضاف إلى الوثائق التي بلورها المؤتمر الوطني الثالث، وخاصة وثيقة "الإطار المرجعي للنهج الديمقراطي"؛

مقرر من أجل بلترة وتصليب وتوسيع التنظيم لتدقيق وأجرأة خطط عمل النهج الديمقراطي في الفترة الحالية؛

القانون الأساسي والنظام الداخلي.

وأرسلت هذه المشاريع إلى الفروع، في يناير 2016، لنقاشها. ثم تم تنظيم نقاش في الفروع والجهات. وتوج الإعداد بعقد مؤتمر قبلي، في 22 ماي 2016، كان مناسبة للمزيد من نقاش وإغناء المشاريع المقدمة وبلورة شعار المؤتمر.

وموازاة مع ما سبق، اشتغلت لجنة الإعداد المادي واللوجستيك لتوفير الشروط المادية لإنجاح المؤتمر من خلال توفير قاعة لاحتضان الجلسة الافتتاحية ومكان لعقد أشغال المؤتمر وضمان شروط مريحة لانعقاده (الإقامة، التغذية، النقل...) ودعوة واستقبال الضيوف من الخارج والداخل وتوفير التغطية الإعلامية والإشعاع لهذا الحدث الهام...

● ما هي القضايا التي اشتغلت عليها مشاريع الوثائق ولماذا بالضبط تم التركيز على هذه القضايا وليس غيرها؟

●● أعتقد أن هذا المؤتمر سيشكل نقلة نوعية في خط وممارسة النهج الديمقراطي من خلال:

توضيح وتدقيق إستراتيجية التغيير الثوري في بلادنا حيث تم تحديد أهداف التغيير الثوري ومراحله (مرحلة التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي ومرحلة التغيير الاشتراكي والعلاقة بينهما) وأدواته (حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير، وخاصة الكادحة، جبهة الطبقات الشعبية) وعلاقة هذه الأدوات بعضها ببعض وطبيعة الدولة المنشودة التي تضمن ازدهار مكونات شعبنا.

تدقيق وتطوير تكتيكاتنا التي ترتكز، بالأساس، على تحديد التناقضات الثانوية التي، إذا تم التعامل معها بشكل سديد، تسمح، في فترة معينة، ببناء جبهات تكتيكية أوسع من جبهة الطبقات الشعبية ذات الطبيعة الإستراتيجية وتؤدي إلى عزل العدو الأكثر شراسة والذي نعتبر أنه يتمثل، في الفترة الحالية، في المخزن، وخاصة نواته الصلبة المافيا المخزنية. وقد جاء هذا التطور نتيجة لدروس حركة 20 فبراير المجيدة. هكذا وكجواب على متطلبات الفترة الحالية يعمل النهج الديمقراطي على المساهمة في بناء جبهة ديمقراطية تضم كل القوى التي تناضل من أجل ديمقراطية حقيقية وجبهة ميدانية على غرار حركة 20 فبراير.

كما بلورت اللجنة التحضيرية خطط مدققة نسبيا لأجرأة عملنا لتفعيل السيرورات الأربعة ضمنتها في وثيقة "من أجل بلترة وتصليب وتوسيع التنظيم".

التركيز على مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين كمهمة مركزية عوض الاكتفاء ب "المساهمة في بناء التنظيم المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين" كما طرحه مؤتمرنا الوطني الثالث.

إن طرح بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين وليس المساهمة في بناء التنظيم المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين لا ينطلق من رغبة ذاتية ولا من نظرة حلقية ولا من إرادوية مفرطة ولا من نظرة هيمنية واستعلائية بقدر ما أنه يعني تحمل النهج الديمقراطي لمسؤوليته التاريخية دون انتظار وبشكل حازم وإرادي استجابة للتطورات المتسارعة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني ولواقع القوى المفترض فيها المساهمة في إنجاز هذه المهمة، وذلك مع الاستمرار في المجهودات لتوحيد الماركسيين.

وقد حظي الجانب التنظيمي باهتمام خاص حيث نوقش القانون الأساسي والنظام الداخلي بشكل عميق. ولعل أهم مستجد، في هذا الباب، هو اعتبار الهيئات الجهوية بمثابة قيادات سياسية- تنظيمية ذات صلاحيات واسعة بدل دورها كإطارات للتنسيق سابقا. كما تضمنت وثيقة "من أجل بلترة وتصليب وتوسيع التنظيم" تشريحا للوضع التنظيمي وطرحت إجراءات ووسائل لعلاج اختلالاته.

● هل من تحديات واجهت التحضير للمؤتمر؟

●● إن التحديات التي واجهت التحضير كانت من نوعين:

التضييق الذي مارسته السلطة ضد النهج الديمقراطي وتمثل، بالخصوص، في حرمان المؤتمرين الوطنيين للشبيبة والنساء من القاعات العمومية وأماكن عقد الأشغال والقمع الذي واجهت به السلطة المخزنية الوقفة أمام قاعة المهدي بن بركة والتماطل في منح قاعة الافتتاح ومكان عقد أشغال المؤتمر الوطني الرابع.

التحدي الثاني تمثل في كثرة المحطات التي كان على المناضلين(ات) تحضيرها وإنجاحها: المؤتمر الوطني للشباب والمؤتمر الوطني للنساء ومساهمة مناضلينا(اتنا) العاملين في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والنقابة الوطنية للتعليم -التوجه الديمقراطي- والجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية والنقابة الوطنية للتعليم -كدش- في التحضير والمساهمة الفعالة في مؤتمرات هذه المنظمات الجماهيرية.

وهنا لا بد من التنويه بالمجهودات والتضحيات التي قدمتها الرفيقات والرفاق للمساهمة في إنجاح هذه المحطات النضالية الهامة. وكذاك دمجهم(ن) الخلاق بين التهيئ الأدبي والتنظيمي للمؤتمر والتواجد الميداني في جبهات النضال والكفاح الجماهيري. لم يسجل على مناضلينا انكفاءهم وانغلاقهم على أنفسهم تحت مبرر الإعداد للمؤتمر الوطني الرابع.

● ما هو السؤال الذي تراه مهما ولم نضعه؟

●● أعتقد أن من المهم أن أشرح، بعجالة، شعار المؤتمر: "بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والجبهة الموحدة للتخلص من المخزن وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية".

إن شعار المؤتمر يجب أن يكثف المهام الأساسية التي تنتظرنا في الأربع سنوات المقبلة ويعبر، في نفس الآن، على أهم مطمح شعبي سياسي اليوم وربطه بالأفق المرحلي:

إن المهام الأساسية المطروحة علينا في الفترة الراهنة هي:

بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين؛

توحيد وتوسيع حركة النضال الشعبي؛

بناء الجبهة الموحدة ضد المخزن.

أما أهم مطمح سياسي شعبي فهو التخلص من المخزن الذي يشكل العقبة الكأداء أمام بناء الديمقراطية الحقيقية والأفق هو بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية. ■

الرفيقة وفاء شرف تعانق الحرية

الصفحة 12

حركة إسقاط "قانون" التقاعد، هل ستصلح ما أفسدته البروقراطيات النقابية؟!

لم ينجح ظفر الحكومة بمصادقة مجلس المستشارين على مشروع قانون "إصلاح أنظمة التقاعد" بجلسة 28 يونيو 2016 في طي صفحة المعارضة للمشروع، ففي أسبوع واحد؛ وفي أوج عطلة الصيف؛ شهدت العاصمة ثلاث وقفات احتجاجية متتالية أمام مقر البرلمان ضد " قانون أنظمة التقاعد" الجديد.

وقفة احتجاجية نظمتها الجامعة الوطنية للتعليم f.n.e. يوم السبت 9يوليوز2016 ، وقفة احتجاجية واعتصام دعت إليهما التنسيقة الوطنية لإسقاط خطة التقاعد يوم 10 يونيو ،ثم وقفة للتنسيقية المحلية لجهة الرباط سلا القنيطرة يوم الاثنين 11 يونيو .

التظاهرات الثلاثة - التي تميزت بمشاركة المئات في التظاهرتين الأولتين- أجمعت شعاراتها وكلماتها الختامية على رفض "تخريب أنظمة التقاعد"، باعتباره تراجع عن حقوق ومكتسبات الشغيلة .

وفي كلمته بوقفة الجامعة الوطنية للتعليم؛ حمل عبد الرزاق الإدريسي الكاتب الوطني للجامعة المسؤولية ل "الحكومة المحكومة"، والتي لن ننسى ولن يشفع لها ذلك في التنصل من مسؤولية قوانين تقاعد ضد الشعب وضد مكتسبات الشغيلة "

هذا ودعا المتظاهرون في الوقفات الثلاثة إلى ضرورة استمرار المقاومة واستئناف النضال باعتباره الصيغة الكفيلة بإسقاط أنظمة التقاعد المشؤومة.

إلى ذلك أعلنت التنسيقية الوطنية لإسقاط خطة التقاعد في بلاغ لها عن تنظيم مسيرة وطنية يوم الاثنين 24يونيو 2016 بالرباط في إطار المطالبة بإسقاط انظمة التقاعد الجديدة.

من وحي الأحداث

التيتي الحبيب

شهد مجلس المستشارين جلسة تصويت على ما بات يعرف بقانون تقاعد الموظفين. وشكلت نتائج التصويت موضوعا اهتم به الرأي العام نظرا للصدمة التي خلفتها نتائج التصويت. وهذه الصدمة بدأت تولد ردود أفعال على شكل كرة الثلج وهي آخذة في التطور لكن على ما يبدو في اتجاهات سلبية مردها الإحباط واليأس من السياسة والعمل النقابي والنقابات.

لن نجاري هذه الموجة بل سنتصدى لها بمحاولة النظر لها من زاوية نعتقد أنها هي الزاوية الصحيحة، في بداية الأمر لابد من تثبيت المعطيات التي حكمت التصويت المشار إليه. يتشكل مجلس المستشارين من 109 عضوا، فإذا احتسبنا عدد أصوات القوى المشاركة في الحكومة وأضفنا لها أصوات نقابة الباطرونا يكون مجمل هذه الأصوات هو 43 أي ما يشكل 39% بينما قوى "المعارضة" تشكل الأغلبية ب 66 عضوا أي 61 %. لكن عند التصويت كانت وضعية أخرى مغايرة تماما لهذا الواقع إذ حضر التصويت 56 عضو من بينهم 27 من الأقلية و28 من الأغلبية وصوت مع القانون 27 وضده فقط 21.

إذن نحن أمام حالة ديالكتيكية بامتياز حيث انقلبت الأغلبية إلى أقلية والأقلية إلى أغلبية. وهي حالة شاذة بكل المقاييس لأنها تجري بين طرفين : الأول يعتبر نفسه حكومة صاحب الجلالة والثاني يعتبر نفسه معارضة صاحب الجلالة وكليهما يخدمان أجندة واحدة ووحيدة، لا يمكنها أن تنزاح عن التوجيه المركزي الغير معلن عنه لواسع العموم وكافة المواطنين. إنهم منضبطون لتوجيهات الكتلة الطبقية السائدة والبنك الدولي.

يتضح إذن أن الخلل هو في الاعتقاد بأن خدمة مصالح الشغيلة والعمال وباقي الكادحين يمكن أن تتم من داخل مثل هذه المؤسسات المشكلة على المقاس والمروضة عبر عقود من الزمن، وهي اليوم تتسابق بل تتفنن في إسداء الخدمات للأعداء الطبقيين لشعبنا. ومنهم من يعتبر نفسه أكثر ذكاء من البقية، فتراه يصوت ضد ويتغيب بنفس عدد أصوات مشاركيه مثل ما قام به البام.

سبق وطرحنا ضرورة بناء قيادة حازمة للنضالات الشعبية، والحالة الماثلة أمامنا تزيد من تأكيد هذه المهمة. إن النضال من خارج هذا السيرك وعبر أدوات التنظيمات الذاتية للجماهير بما فيها النقابات وباعتماد مبدأ أن الجماهير المعنية هي من يتوجب عليها أن تسعى للتغيير وليس كمشة من محترفي السياسة والعمل النقابي من سينوب عنها. إن دور القيادة الحازمة هو هذا الارتباط الواسع والعميق مع المعنيين بالأمر، وحشدهم ومساعدتهم للنهوض النضالي وتوحيد الطاقات أيًا كانت استعداداتها. ولهذا فإننا مطالبون بتوجيه كرة الثلج إلى هذا المنحى وليس إلى اليأس وتمزيق بطاقات العضوية في النقابات، أو الركون والانزواء إلى أن تبنى النقابات الحمراء. يجب افتكاك هذه النقابات من يد البيروقراطية، ولن تنجح المهمة إلا بالصراع الضاري معها لكن وسط العمال والشغيلة. وهي مهمة صعبة وطويلة تتطلب الصبر والتحمل حتى يرقى وعي العمال والشغيلة إلى هذا المستوى. ■